

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

# دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة

إعداد

علاء نمر محمد موقدي

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات  
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

# دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة

إعداد

علاء نمر محمد موقدي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/08/25م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. سهير الشوملي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. محمد الشراقة / ممتحناً داخلياً

## الإهداء

إلى أمي.... التي فارقنا بجسدها، ولكه روحها ما زالت ترفرف في سماء حياتي

إلى أبي.... الرجل المثالي أطل الله في عمره لينظف عوّنًا لي

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى إخواني وأخواتي.... مثال العطاء واللبّياء والتضحية

إلى الأسرى والمعتقلين.... من ضحوا بحياتهم من أجل حرية غيرهم

إلى شهداء فلسطين.... من هم أكرم منا مكانة

إلى فلسطين الحبيبة.... من احتضنتني كل هذا الكم من السنين

إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص

أهديكم بحثي

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هداني ووفقني وأعانني على إنجاز هذا البحث العلمي المتواضع ومنه منطلق الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم ، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشي في أ.د طارق الحاج على جهوده الطيبة وتوجيهه المستمر لي طيلة عملي في هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الأفاضل في جامعة النجاح الوطنية وجميع الطلبة الأعزاء الذين ساعدوني لإنجاح هذا البحث .... جزاهم الله جميعاً كل الخير ولهم كل الاحترام.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الأطروحة التي تحمل العنوان:

# دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's names:

اسم الطالب: علاء نفر محمد موقدي

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 25/8/2021

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
<b>1</b>	<b>الفصل الاول: الإطار العام للدراسة</b>
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	أنموذج الدراسة
8	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
<b>11</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
12	الإطار النظري
12	المقدمة
13	أهمية الجمارك
14	تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدول الصغيرة
15	مفهوم التهريب الجمركي
16	صور التهريب الجمركي
17	أسباب التهريب الجمركي
19	الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي

الصفحة	الموضوع
20	معبر الكرامة
20	نبذة تاريخية
21	الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية
22	البنية التحتية والمعدات وتقنية المعلومات الخاصة بالاتصال على معبر الكرامة
23	الثغرات الرئيسية في عمل إدارة المعابر والحدود الفلسطينية
24	التواجد الفلسطيني على معبر المسافرين والمعبر التجاري
25	أهمية الضريبة الجمركية للخرينة الفلسطينية
26	أسباب نقشي ظاهرة التهريب الجمركي في فلسطين
28	الدراسات السابقة
31	التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها
<b>33</b>	<b>الفصل الثالث: المنهج والإجراءات</b>
34	منهج الدراسة
34	مجتمع الدراسة وعينتها
35	أدوات الدراسة
37	صدق الأداة
37	ثبات الأداة
39	إجراءات الدراسة
40	متغيرات الدراسة
41	المعالجة الإحصائية
<b>42</b>	<b>الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها</b>
43	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
43	النتائج المتعلقة بأسئلة أداة الدراسة الأولى (الاستبانة)
53	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
66	النتائج المتعلقة بأسئلة أداة الدراسة الثانية (المقابلة)
<b>70</b>	<b>الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات</b>
71	مناقشة النتائج
81	التوصيات
<b>83</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>

الصفحة	الموضوع
87	الملاحق
b	Abstract



## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
35	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	جدول (1)
36	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها	جدول (2)
37	مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي	جدول (3)
38	معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha	جدول (4)
44	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لمجالات دور دائرة الجمارك الفلسطيني في الحد من التهريب مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (5)
45	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول (مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين) مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (6)
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني (القوانين والتشريعات) مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (7)
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث (كفاءة الموارد البشرية) مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (8)
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثاني (درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين) مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (9)
53	مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات	جدول (10)
54	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب حسب متغير الجنس	جدول (11)

الصفحة	الجدول	الرقم
55	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي	جدول (12)
56	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (13)
57	نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول دور الجمارك تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	جدول (14)
57	نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	جدول (15)
58	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير سنوات الخبرة	جدول (16)
59	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (17)
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير عدد الدورات التدريبية	جدول (18)
61	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	جدول (19)
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المسمى الوظيفي	جدول (20)
63	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	جدول (21)
64	مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات	جدول (22)
65	مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات	جدول (23)
66	مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات	جدول (24)

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
88	الاستبانة	ملحق (1)
95	أسئلة المقابلة	ملحق (2)
97	أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم	ملحق (3)

## دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة

إعداد

علاء نمر محمد موقدي

إشراف

أ. د. طارق الحاج

### الملخص

الهدفت من هذه الدراسة معرفة دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة، وللإجابة على السؤال الرئيس: ما دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة؟ استخدمت هذه الدراسة البحث الوصفي الارتباطي، وضمن هذا النوع قرر الباحث استخدام المنهج الكمي والنوعي باعتباره يحقق أهداف الدراسة، وعليه فقد استخدم الباحث الاستبانة والتي تتضمن 41 فقرة والمقابلة كأداتين رئيسيتين للدراسة، وقد تم تطبيق هذه الأداة لجميع العاملين في دائرة الجمارك الفلسطينية عن طريق اختبار عينة عشوائية منهم مقدارها (41)، تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية. وقد بينت الدراسة وجود درجة استجابة كبيرة نحو دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة في الدرجة الكلية كذلك وجود درجة استجابة كبيرة على جميع مجالاتها الأربعة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة، وعدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي في حين كان هناك فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح مستوى ماجستير فأعلى، كذلك اتفقت نتائج الاستبانة مع نتائج المقابلة، التي بينت أهمية الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين، وقدرة القوانين على حماية المجتمع من ظاهرة التهريب، وكفاءة الموارد البشرية. وقد أوصى الباحث بجملة توصيات من أبرزها: ضرورة العمل على توفير الإمكانيات المادية، والاهتمام بالكادر البشري العامل، وتحسين القوانين بالإضافة إلى ضرورة عقد المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

الفصل الأول  
الإطار العام لدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام لدراسة

#### مقدمة الدراسة

تعد عملية التهريب عبر الحدود البرية والبحرية والجوية مثالا لأنماط التعديات، التي تتعرض لها كافة دول العالم، وينتج عنها تأثيرات اقتصادية، ومالية، واجتماعية، وأمنية، تضر بالدولة ومواطنيها، والمكاسب الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها.

وقد ازدادت خطورة عمليات التهريب في الآونة الأخيرة نتيجة لانفتاح الأسواق العالمية بسبب تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية، التي أزالَت العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية من طريق التجارة العالمية، وجعلت المنافسة التجارية كثيرة، ولجوء بعض المتعاملين إلى عمليات التهريب، والتهرب من الضرائب الجمركية، وتصريف بضائع مغشوشة أو مقلدة أو محظورة، وذلك من أجل القدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح الهائلة (السيد، 2001).

يمثل التهريب الجمركي أهم مصادر النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة وبالأخص في الحالة الفلسطينية، بسبب الأوضاع السياسية والجغرافية، فقد كان للاحتلال منذ عام 1967 أثر كبير في تحديد النظام التجاري الفلسطيني ضمن اتحاد جمركي قسري جزئي انتقائي وتمييزي مع إسرائيل، مما روج لثقافة التهريب لدى القطاع الخاص، وبعد عام 1994 وتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي، طرأ تغير قليل مع تعديلات شكلية وغير جوهرية على التجارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن الاتحاد الجمركي أخذ شكل اتحاد جمركي منقوص ومطبق من طرف واحد وفقا للمصلحة الإسرائيلية فقط (مسيف، 2018).

إن إدارة الجمارك تقوم بعدة مسؤوليات من خلال نظمها المتمثلة في القوانين واللوائح والقرارات، التي تعد في حد ذاتها أهداف الدولة، التي تنشدها من وراء وجود الجهاز الجمركي الخاص بها (مريم، 2017).

من الوظائف التي تختص بها إدارة الجمارك هي مكافحة التهريب سواء إلى داخل أو خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية، وتركز الجمارك جهودها في متابعة جميع المنافذ التي يتوقع أن تتم من خلالها أنشطة التهريب، التي تتم بهدف التهريب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، أو بهدف إدخال مخدرات وممنوعات إلى البلاد، أو مخالفة التشريعات الجمركية (السلامين، الدقة، 2018).

تعتبر الضرائب الجمركية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، حيث إن الهدف الرئيس من فرضها هو إشباع حاجات الأفراد من الخدمات والإنفاق على القطاعات الأساسية والضرورية التي تعود بالنفع على المواطنين والمقيمين في الدولة، وأن أي خلل في الحصول على الإيرادات يشكل أزمة للدولة وضعف في تنفيذ المشاريع، وتقصير في القيام بالواجبات والمسؤوليات، ومن هذه المشاكل التي تؤثر في تحقيق ذلك هو التهريب الجمركي، لذا فمن المهم أن نتعرف على أهمية ودور الجمارك على الحدود للحد من هذه الظاهرة، حيث تعتبر جريمة التهريب الجمركي عبر الحدود من أخطر الجرائم الجمركية، وهي عينة من الجرائم الاقتصادية الواقعة على الدولة والمهددة لكيانها الاقتصادي، حيث تشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول.

وتحتاج كل دولة إلى زيادة الإيرادات الضريبية، لتتمكن من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها، سواء كانت الأمنية أو الاجتماعية من خلال فرض الضرائب، وأن ظاهرة التهريب الجمركي من المشاكل والعقبات التي تحول دون أداء الدولة لمهامها التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية، وتقديم الأساسية للمواطنين، وذلك لما للجمارك من تأثير كبير في إمداد الموازنة العامة للدولة بالأموال اللازمة لذلك، ولعلنا لا نبالغ إذا اعتبرنا أن ظاهرة التهريب الجمركي واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى النقص المضطرد في خزينة الدولة، ولها أثر سلبي كبير في حالة ازديادها على التضخم الذي تعاني منها الدولة والذي يتمثل في وجود عجز في النفقات مقابل الإيرادات التي تجبها الدولة من الضرائب والجمارك وغيرها (إسماعيل، ووهيب، 2016).

يعتبر معبر الكرامة حالياً المعبر الحدودي الدولي الوحيد في الضفة الغربية. كما أنه يعتبر معبر الخروج / الدخول المخصص للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ولأولئك المسافرين من وإلى الأردن. يقع المعبر على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن القديم (متطلبات استخدام جسر الملك حسين كبوابة للعالم، 2019).

وعليه فسوف يقوم الباحث بدراسة دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة.

### مشكلة الدراسة

يعتبر التهريب من أهم المشكلات التي تواجه موازنة السلطة الفلسطينية وتمنع من إمكانية الاعتماد الذاتي في تمويل النفقات الجارية، وبالتالي يجيب البحث عن حلول لمكافحة التهريب بتقليل العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هذه الحلول تفعيل دور الجمارك، التي تعمل على منع ومكافحة التهريب، وبالتالي يؤدي إلى تقليل نسبة التهريب وبدوره يعمل على رفق خزينة الدولة لمواجهة التزاماتها.

ويمثل التهريب الجمركي أهم مصادر النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة وبالأخص في الحالة الفلسطينية بسبب الأوضاع السياسية والجغرافية، فقد كان للاحتلال منذ عام 1967 أثر كبير في تحديد النظام التجاري الفلسطيني ضمن اتحاد جمركي قسري جزئي انتقائي وتمييزي مع إسرائيل، مما روج لثقافة التهريب لدى القطاع الخاص، وبعد عام 1994 وتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي، طرأ تغير قليل مع تعديلات شكلية وغير جوهرية على التجارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن الاتحاد الجمركي أخذ شكل اتحاد جمركي منقوص ومطبق من طرف واحد وفقاً للمصلحة الإسرائيلية فقط (الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة-أمان، 2017).

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الإجابة عن سؤالها الرئيس حول دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة".



## أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: "ما دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة؟"

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة:

1. ما مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين؟
2. ما مدى قوانين دائرة الجمارك وتشريعاتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة مثل المخدرات والأسلحة، أو التي تمس الصحة العامة مثل: السلع المرفوضة، والأدوية المغشوشة؟
3. ما مدى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟
4. ما درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين؟
5. ما العلاقة بين دور الجمارك الفلسطينية والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟
6. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي)؟
7. ما المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب؟
8. ما حجم وأنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وكيفية التعامل معها؟

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي الآتي:

تقييم دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى مدى مساهمة قوانين الجمارك في الحد من التهريب.
2. مدى قدرة دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة مثل: المخدرات والأسلحة، أو التي تمس الصحة العامة مثل: السلع المرفوضة، والأدوية المغشوشة.
3. التعرف إلى آليه عمل الجمارك الفلسطينية عبر معبر الكرامة.
4. التعرف إلى المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب على معبر الكرامة.
5. التعرف إلى كميات المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وأنواعها، وكيفية التعامل معها.

## أهمية الدراسة

تشكل العملية الجمركية حلقة مهمة من حلقات إتمام عمليات التبادل التجاري الدولي للسلع، باعتبارها المرحلة الأخيرة من عمليات التجارة الخارجية، حيث تأتي غالباً بعد الاتفاق على الصفقة المصدرة أو المستوردة، وعمل الترتيبات البنكية، وإجراءات التصدير والاستيراد التفصيلية، وإتمام عمليات الشحن والنقل والتأمين والتفريغ وغيرها، لذلك فهي تعتبر بمثابة حلقة في سلسلة طويلة تشمل إجراءات عمليات التجارة الخارجية، ومن ثم، فإن كفاءة العملية الجمركية ستعكس وبكل تأكيد على إتمام العملية التجارية ككل، وتشكل عوائدها للدولة إحدى مقومات الخزينة العامة (الرحاحلة والخالدي، 2012).

وبذلك تتبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تقدمها دائرة الجمارك الفلسطينية إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، والأساليب والطرق، التي تتبعها الجمارك الفلسطينية عبر معبر الكرامة لمكافحة التهريب، وآلية العمل التي تتبعها الجمارك عبر معبر الكرامة لتحقيق أهدافها، خاصة في ظل الواقع الفلسطيني وضعف إيرادات الخزينة العامة، وأن ظاهرة التهريب في حالة تزايد، ولا تقتصر على منطقة جغرافية محددة. ومما يدل على تفاقم ظاهرة التهريب هو عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة، حيث بلغ ما تم ضبطه ومصادرته من السجائر في عام 2017 (63430) "كروز" و(10232) كيلو "معسل" بينما وصل عددها في عام 2018 الى (90236) "كروز" و(15792) كيلو "معسل" وهذه من أكثر السلع المهربة، ولا يقتصر التهريب على سلع محددة، بل يطال جميع أنواع السلع. وسوف يتقدم موضوعا جديدا للمكتبة العلمية، ستساعد الباحثين والمختصين في هذا المجال، وتوفر لهم مرجعا في دراساتهم وأبحاثهم العلمية والعملية النادرة، وتتبع أهمية الدراسة من اهتمام الباحث نفسه وإيمانه بالدور الذي تقوم به دائرة الجمارك بناء على تجربته الشخصية، واحتكاكه المباشر من خلال عمله، وإطلاع الباحث على الكثير من نشاطات دائرة الجمارك، وخاصة في معبر الكرامة من خلال عمله مفتشاً للجمارك. (الإدارة العامة للجمارك والمكوس، 2018).

### فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

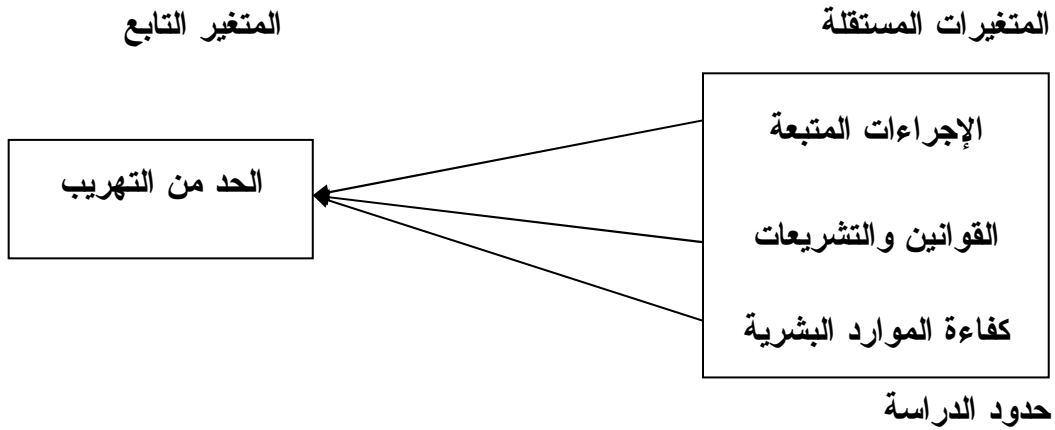
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب.

7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب.

8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين كفاءة الموارد البشرية والحد من التهريب.

### أنموذج الدراسة

يبين الشكل أنموذج الدراسة الذي يوضح مجموعة من المتغيرات المستقلة، والمتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (الحد من التهريب).



الحدود الزمنية: سيتم تطبيق هذه الدراسة على الفترة الزمنية بين عامي 2019/2020.

الحدود المكانيّة: سيتم إجراء هذه الدراسة في معبر الكرامة الفلسطيني/ أريحا.

الحدود البشرية: ستشمل جميع موظفي الجمارك الفلسطينية العاملين على معبر الكرامة الفلسطيني.

**الحدود الموضوعية:** وتتمثل في استجابات عينة الدراسة على أدائها وهما الاستبانة والمقابلة.

## مصطلحات الدراسة

**التهرب الجمركي:** يعرفه كل من إسماعيل ووهيب (2016) بأنه: إدخال البضائع إلى البلاد، أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية، ورسوم الضرائب والرسوم الأخرى كلياً أو جزئياً، أو خلافاً لأحكام المنع، أو التقييد الواردة في قوانين الجمارك المعمول بها في الدولة.

ويعرفه الحيارى (1977) بأنه إدخال البضائع من أي نوع إلى الدولة أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة، كلها أو بعضها، أو بمخالفة النظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة.

**التهرب:** ويعرف (السامرائي، والعبيدي، 2012) التهرب على أنه تقديم بيانات غير صحيحة بقصد استيراد بضائع ممنوعة، أو محظورة، أو تصديرها، أو بقصد دفع ضريبة أقل من الضريبة المستحقة قانوناً، أو تقديم مستندات أو فواتير مزورة، أو وضع علامات كاذبة، أو إخفاء العلامات الأصلية، أو عدم التصريح عن البضائع المستوردة أو المصدرة، أو عدم أتباع المسالك والطرق التي حددها النظام لإدخال وإخراج البضائع من حدود الدولة الجمركية.

**الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة يتم فرضها على السلع، سواء السلع المصدرة أو المستوردة، وذلك عند اجتيازها الحائط الجمركي، أو الخط الجمركي في طريقها لدخول الدولة في حالة الاستيراد، أو في طريقها للخروج من الدولة في حالة التصدير، وفي هذا المجال يعتبر لفظ ضريبة هو الأرق قانونياً من الناحية القانونية والاقتصادية أيضاً، وليست رسماً كما هو في المعنى الدارج الأكثر استخداماً في الدوائر الجمركية وما يرتبط بها (الرحاحلة والخالدي، 2012).

**التعرفة الجمركية:** وهي عبارة عن الجداول أو البنود التفصيلية، التي تشتمل على الترتيب السلي للصادرات والواردات، والرسم الجمركي أو الضريبة الجمركية المحددة لكل بند من تلك

البنود، التي تشتمل عليها جداول التعرفة الجمركية. وتختلف التعرفة الجمركية من دولة لأخرى حسب طبيعة عدد ودرجة تفصيل قيمة الرسم الخاص بكل بند من بنودها التفصيلية (الرحاولة والخالدي، 2012).

**معبر الكرامة (جسر الملك حسين):** تم بناء جسر الملك حسين في عام 1917 في غور الأردن، ويربط الضفة الغربية والأردن، ويعتبر جسر الملك حسين المعبر الحدودي الدولي الوحيد في الضفة الغربية، كما أنه يعتبر معبر الخروج والدخول المخصص للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ولأولئك المسافرين من وإلى الأردن، ويقع على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن القديم، ويخدم الجسر المصالح التجارية في الضفة الغربية، التي تصدر وتستورد من وإلى الأردن، وإلى منطقة الشرق الأوسط، وتسيطر سلطة الموانئ الإسرائيلية بشكل كامل على الجانب الفلسطيني من الجسر، والذي تسميه (جسر للمبي) نسبة إلى القائد الإنجليزي الذي احتل فلسطين في عام 1917 (مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية، 2009).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### الإطار النظري

##### المقدمة

إن المحافظة على استقرار المجتمع يعد من أهم الأهداف المنشودة في أي دولة من دول العالم، غير أن ذلك لا يتحقق ما لم تتوافر فيه السبل الكفيلة بتحقيقه، هذه الأخيرة تستدعي ضرورة معالجة النقائص، وسد الثغرات التي من شأنها أن تمس بالنظام العام والآداب العامة، والتي هي الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع. وبما أن التجارة الخارجية تمر عبر الحدود الإقليمية للدولة، فإن هذه الأخيرة يقع عبء مراقبتها على إدارة الجمارك باعتبارها الممر الحتمي الوحيد لكل المبادلات التجارية. ومن هنا يبرز الدور الذي يلعبه قطاع الجمارك، حيث يعتبر أحد الأعمدة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني. إذ أن التطور الحاصل في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة وعلى المستوى العالمي عزز ضرورة تمكين إدارة الجمارك من مهام غير عادية، في ظل انتشار وتطور جرائم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاطات الممارسة ضمن الميادين، التي تعمل إدارة الجمارك على مراقبتها، والسهر على تطبيق مختلف التشريعات المنوط بها تنفيذها، وهي الجرائم التي أصبحت تتخذ اسم الجرائم الجمركية.

فالجرائم الجمركية معروفة منذ القدم، وظلت مختلف التشريعات متحفظة بمبدأ العقاب عليها، حماية لنظامها الجمركي، ومراعاة لكثير من الاعتبارات التي تمس مصالح الدولة، وخاصة من الناحية الضريبية والاقتصادية، حيث يعتبر تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية مصدراً مالياً لخزينة الدولة تساهم بشكل كبير في ميزانية الدولة، ومن ثم تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، الأمر الذي يؤكد أهمية الرقابة الجمركية باعتبار أن أي تهريب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية يشكل نزيفاً لموارد الدولة يحتم عليها التصدي له ومحاربتة بالطرق القانونية المتاحة، وهو ما يعرف بجريمة التهريب الجمركي (هاجر، 2016).



## أهمية الجمارك

تحتل الجمارك أهمية خاصة في الوقت الراهن في قلب الجهود الدولية، التي ترمي إلى استكمال حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، وهذه الأهمية تتضح من خلال العناصر الأربعة الآتية:

1. من المعروف أن كل صفقة دولية تشتمل على تدخلين جمركيين على الأقل، أحدهما عند التصدير، والآخر عند الاستيراد، وبهذا تعد الطريقة التي تؤدي بها الجمارك دورها ووظيفتها في خدمة التجارة ذات تأثير جوهري عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة.

2. تتراوح أهداف الحكومات - وبالذات في الدول النامية- من إدارتها الجمركية فيما بين تحقيق أقصى حصيلة ممكنة، باعتبار أن الجمارك هي المصدر الأكثر أهمية لتزويد الخزانة العامة بالموارد المالية المنتظمة، أو التمويل على الجمارك كخط دفاع أمامي لمكافحة المخدرات، أو التهريب بأشكاله المختلفة، والإدارة الرئيسية لتطبيق سياستها التجارية بأدواتها المختلفة.

3. ينظر في الوقت الراهن إلى أداء الوظيفة الجمركية باعتبارها مصدراً لإقرار العديد من المعطيات والقيود غير الجمركية، ومدخلاً لفرض العديد من أشكال الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، ومن ثم فإن استكمال حلقات بناء نظام كوني للتجارة متعدد الأطراف، يجب ألا يغفل ما ينشأ من دور الجمارك من عراقيل وقيود عند الحدود الجمركية لدول العالم المختلفة، وإعاقة حركة التجارة الحرة بين الدول.

4. وفي الوقت الراهن، تقع على الجمارك مسؤوليات جديدة، منها الاعتماد عليها في تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، ومراقبة إدخال النفايات السامة، والمواد الخطرة، ومن ثم فإن طبيعة العمل الجمركي، والأدوات الجمركية المستخدمة لا بد أن تتطور بالقدر الذي يسمح لها بالتجاوب مع هذه المهمة الجديدة، وتلك التطورات الحديثة (الرحاحلة، والخالدي، 2012).

## تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدول الصغيرة

يوجد هناك مجموعة من الفروض وحزمة من الضوابط التي لا بد من تحديدها وحصرها عند التعرف على تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدول الصغيرة، وهي تعتبر خطط حاكمة لطبيعة تلك العلاقة، وذلك لتسهيل عملية التحليل، ومعرفة الأثر الناجم عن المتغير المستقل وهو الضرائب الجمركية وبين المؤشر الاقتصادي باعتباره المتغير التابع في هذه الحالة، الذي من المتوقع أن يحدث به تغير إيجابي أو سلبي، ومن ناحية اجتماعية، يرى (Kreinin, 2010) أن الإيرادات الضريبية والجمركية يمكن أن تسهم في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع من ناحية حجم الملكية.

ويذكر الرحاحلة، والخالدي(2012) أهم هذه التأثيرات في الآتي:

### الأثر السلبي على المستهلك

يمكن ملاحظة هذا الأثر من خلال انخفاض فائض المستهلك، ومن ثم يمكن أن يؤدي فرض التعرفة الجمركية له أثر سلبي على رفاهية المستهلكين، حيث يعمل هؤلاء المستهلكون على الوحدات من السلعة المستوردة بسعر أقل من السعر الحر، وبالتالي ينخفض حجم الاستهلاك وتتدهور رفاهيتهم بالمساحة المذكورة، التي تعكس تدهوراً في فائض الاستهلاك.

### الأثر الإيجابي على المنتجين

يمكن ملاحظة هذا الأثر من خلال زيادة فائض المنتج، ومن هنا يمكن القول: إن فرض التعرفة الجمركية له أثره الإيجابي على رفاهية المنتجين، حيث تشكل التعرفة الجمركية حماية لهؤلاء المنتجين من قوة المنافسة الخارجية القادمة مع الواردات، وهذا يشجعهم على إنتاج كمية أكبر في ظل غطاء الحماية الجمركية، ومن ثم يزداد إنتاج المنتجين، وتزداد مكاسبهم ورفاهيتهم، أي تعكس فائض المنتج، وتعد في الواقع تحويلاً من فائض المستهلك إلى فائض المنتج داخل الدولة المستوردة.

## الأثر الإيجابي على الإيرادات الحكومية

يمكن ملاحظة هذا الأثر من خلال زيادة إيرادات الحكومة الجمركية الناجمة من فرض هذه الضرائب الجمركية، مما ينعكس بأثر إيجابي على ميزانية الدولة.

### مفهوم التهريب الجمركي

لم تتفق التشريعات المختلفة في موضوع مفهوم التهريب الجمركي، فبعضهم قصر نطاق التهريب الجمركي على أحوال التهرب من دفع الضريبة الجمركية، بينما ذهب آخرون صوب اعتبار التهريب الجمركي "كل فعل يتعارض مع القواعد التي حددها المشرع بشأن تنظيم حركة البضائع عبر الحدود"، وهذه القواعد إما أن تتعلق بمنع استيراد أو تصدير بعض السلع، أو تتعلق بفرض ضرائب جمركية على السلع في حالة إدخالها، أو إخراجها من إقليم الدولة (حافظ، 1995).

ويعرف (السامرائي، والعبيدي، 2012) التهرب في مفهومه الشائع لدى رجال القانون والمالية العامة بأنه اتجاه المكلف نحو الفرار من الضريبة المقررة قانوناً على أنشطته أو تصرفاته التي مارسها فعلاً، فهو محاولة المكلف التخلص من الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشئة للضريبة. ويقصد بالتهريب تقديم بيانات غير صحيحة بقصد استيراد بضائع ممنوعة أو محظورة أو تصديرها أو بقصد دفع ضريبة أقل من الضريبة المستحقة قانوناً، أو تقديم مستندات أو فواتير مزورة، أو وضع علامات كاذبة، أو إخفاء العلامات الأصلية، أو عدم التصريح عن البضائع المستوردة أو المصدرة، أو عدم اتباع المسالك والطرق التي حددها النظام لإدخال وإخراج البضائع من حدود الدولة الجمركية، وينتج عنه ضياع لحقوق الخزينة العامة للدولة.

وقد أخذت بعض الدول على أن التهريب الجمركي يتحقق إما بالامتناع عن دفع الضرائب الجمركية المستحقة، أو بمخالفة قواعد الاستيراد والتصدير (سرور، 1979).

وقد عرفه السيد (2001) على أنه "إدخال البضاعة في إقليم الدولة أو إخراجها منه على خلاف القوانين، وهو لا يقع إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية.

## صور التهريب الجمركي

### أولاً: التهريب الجمركي

ويقع بإدخال بضائع، أو مواد من أي نوع أو إخراجها بطريق غير مشروع دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة. ويتحقق الضرر في هذه الصورة بحرمان الدولة من الحصول على مورد هام للخزانة العامة وهو الضريبة الجمركية. وفي التهريب الضريبي فإن المصلحة التي تنشأ من الدولة تحقيقها من فرض الضريبة الجمركية هي الحصول على موارد مالية تستعين بها على مواجهة أعبائها، وفي هذه الحالة تكون الغاية الأصلية غاية مالية بحتة، وتكون علة تجريم التهريب الجمركي هي عدم المساس بمصلحة الدولة في تحصيل الرسوم الجمركية.

### ثانياً: التهريب غير الجمركي

ويقع بإدخال بضائع أو إخراجها خلافاً لأحكام القوانين أو اللوائح المعمول بها في شأن الأصناف الممنوع استيرادها أو تصديرها، ويتحقق الضرر في هذه الصورة بمخالفة الأهداف الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الصحية، التي تنشأ الدولة تحقيقها من جراء خرق القيود التي تفرضها الدولة، لمنع الاستيراد أو التصدير في بعض الحالات، والمصلحة التي تنشأ الدولة بلوغها هي تحقيق سياسات اقتصادية، أو أغراض سياسية، أو أمنية، أو اجتماعية، أو صحية، أو خلقية، وتكون وسيلة الدولة في تحقيق هذا الهدف منع استيراد، أو تصدير بعض هذه السلع (حافظ، 1995).

ونظراً لأن جريمة التهريب الجمركي تمس مصالح متعددة، لذلك فإنه يمكن القول: إن الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والمالية، وكافة الاعتبارات الأخرى ذات الأهمية في التأثير على البنين الأساسي للدولة تكون هي المهيمنة (سرور، 1979).

تعتبر جريمة التهريب الجمركي غير الضريبي (مخالفة أحكام المنع والتقييد) من الأمراض الخطيرة التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان نتيجة للآثار السلبية، التي تتركها باعتبارها وسيلة من وسائل التخريب الاقتصادي، بل لها أبعاد ومضامين سياسية واجتماعية تهدف إلى إفشال الخطط التنموية وخاصة في الميدان الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الميادين، التي

ترتكز عليها الدولة والذي لا بد من بنائه على أسس قوية ومتينة؛ إذ لا تستطيع الدولة أن تنهض بمسؤوليتها في هذا الميدان دون أن تخلق العلاج اللازم لهذا المرض (منصور، 2002).

## أسباب التهريب الجمركي

يرى (منصور، 2002) عدة أسباب لتفشي ظاهرة التهريب الجمركي وانتشارها بين دول العالم المختلفة، من أهمها:

### 1. الأسباب التشريعية

تعتبر الأسباب التشريعية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة ظاهرة التهريب الجمركي لدرجة قد نقول معها: إن هناك ما يطلق عليه مجازاً التهريب المشروع، الذي يتم اعتماداً على وجود كثير من الثغرات القانونية. فكثرة التشريعات وعدم الاستقرار التشريعي، وعدم دقة الصياغة أدى إلى وجود ثغرات قانونية تؤدي في حالات كثيرة إلى الحكم بعدم دستورية بعض المواد؛ مما يفتح نافذة يلجأ إليها المهربون للتهرب من سداد الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المقررة قانوناً. وذلك فإن المبالغة في الضرائب الجمركية، وضعف الجزاءات والعقوبات تكون حافزاً للتهرب من دفع الضرائب الجمركية بأية صورة.

### 2. الأسباب الاقتصادية

إن ضعف المستوى الاقتصادي للدولة، وقلة الناتج المحلي، والاعتماد على الاستيراد من الخارج بهدف تلبية كافة احتياجاتها الغذائية والصناعية، من شأنه أن يزيد من أنشطة الأفراد والقطاع الخاص في مجال الاستيراد فتزيد معه فرص زيادة ظاهرة التهريب الجمركي، ويخلق التوسع في الاستيراد من الخارج مجالاً للمنافسة غير المشروعة بين المستوردين، لجذب المستهلك عن طريق بيع السلعة الأجنبية بأسعار رخيصة غير محملة بأية أعباء إضافية الضرائب والرسوم الجمركية. ويتحقق هذا عن طريق تهريب السلعة الأجنبية عبر الحدود دون المرور على السلطات الجمركية أو مخفية عنهم، أو عن طريق عدم الإقرار بالقيمة الحقيقية للسلعة الأجنبية وذلك بتقديم فواتير لمصلحة الجمارك مثبت بها قيم أقل من القيمة الحقيقية عند الإفراج عن تلك السلع من المواقع

الجمركية بهدف التهريب من جزء من الضرائب والرسوم الجمركية. كما أن غياب الوعي الاقتصادي لدى المستهلك، وتفضيله للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي يساعد على تفشي ظاهرة التهريب الجمركي (وفا، 2010).

تعتبر الظروف الاقتصادية أهم عامل بل أهم منشط لظاهرة التهريب الجمركي. فارتفاع الطلب وقلة العرض لفقدان المواد الاستهلاكية في السوق المحلية؛ وارتفاع أسعارها، يجد المهرب فرصته المواتية في استيراد تلك المواد المفقودة بواسطة التهريب لبيعها بأسعار مغرية للذين هم في حاجة إليها، فالمهربون يلجؤون إلى إغراق الأسواق الموازية بالسلع المهربة دون دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، تلبية لطلب المستهلك الذي يقبل عليها لانخفاض أثمانها، وإن كانت في بعض الأحيان قليلة إن لم نقل: منعدمة الجودة. كما أن تبني الدولة لسياسات معينة يسهم إسهاماً بالغاً في انتشار الظواهر الإجرامية، فاحتكار الدولة فيما مضى لبعض السلع، واعتماد النظام الاقتصادي الموجه كان لهما دور في انتشار ظاهرة التهريب في بلادنا (مبارك، 2010).

### 3. الأسباب السياسية والأمنية

يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الجوهرية في تحقيق النمو والتطور للدول في شتى مناحي الحياة، لذا فعلى الدول السهر على حفظ هذا الاستقرار والاستمرار فيه بشتى الوسائل المتاحة لها، ويجب أن يوضع كأولوية الأولويات باعتباره سبباً في وجود الدولة، واستمرار بقائها.

لذا فإن ضعف دور الدولة لا سيما في ممارستها للرقابة الأمنية، يمكن أن يؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية بما فيها حركات التهريب الجمركي، ويصح هذا القول في غالب الأحيان على اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال، أو تلك التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بصفة عامة (مبارك، 2010).

ويرى (Gillis, Perkins, Roemer and Snodgrass, 2009) أن انتشار ظاهرة التهريب هو الدافع السياسي، وأن قيام بعض الدول بإصدار بعض التشريعات والقوانين لحماية الاقتصاد الوطني، وحماية القوة الشرائية للمواطنين، وتحسين المستوى المعيشي وذلك بوضع سياسة دعم

بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية، يجعل هذه المواد مستهدفة من قبل المهربين لانخفاض أسعارها في الدولة وارتفاعها في الدول المجاورة التي يتم التهريب إليها.

#### 4. الأسباب المالية

من الأسباب الرئيسية التي ترغم المكلف على التهريب من دفع الضريبة هي ارتفاع أسعارها، أي إذا كان سعر الضريبة عالياً زاد عبئها على المكلف مما يؤدي لزيادة نسبة التهريب من الضريبة والعكس صحيح إن الدافع الأساسي للتهريب هو احتفاظ المكلف بأمواله بدلاً من دفعها للدولة (كاظم، 2001).

#### 5. الأسباب الاجتماعية والأخلاقية

يعتبر ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين من أخطر الأسباب التي تؤدي للتهريب، وخاصة عند استخدام الضريبة كوسيلة لإعادة توزيع الثروات، ومعالجة التفاوت في الدخل وأن المكلفين يبررون التهريب من أجل حماية شؤونهم المالية وتنظيمها (Melville, 2010).

#### الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي

تعتبر ظاهرة التهريب من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من الدول لما لها من آثار مدمرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، ومن أهم هذه الآثار كما يوردها أبو دحروج، (2014) ما يلي:

1. إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس مما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئاً كبيراً على ميزانية الأسرة والحكومة على حد سواء.

2. تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية مما يجعلها رخيصة الثمن أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتج المحلي، مما ينجم عنه انخفاض في الإنتاج المحلي الذي بدوره يفضي إلى

تسريح جزء من القوى العاملة التي تنضم إلى طابور البطالة والفقير الذي تعاني منه الدول النامية بشكل عام.

3. يعمق نشاط التهريب فلسفة الكسب غير المشروع الذي يؤدي إلى الثراء السريع، وعدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ويحجم عنها آخرون.

4. رفع سعر الضريبة الجمركية المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل في ميزانيتها نتيجة للتهريب.

5. لجوء الحكومة إلى سياسة القروض الداخلية وذلك لمحاولة سد العجز الناتج عن التهريب مما يضطرها للوقوع في مأزق عملية سداد القروض ودفع الفواتير المترتبة عن ذلك.

### معبر الكرامة

يعتبر جسر الملك حسين المعبر الدولي الوحيد في الضفة الغربية بعد إغلاق جسر دامية (جسر الأمير محمد)، وقد تم تحويل التجارة بين الأردن وفلسطين إلى جسر الملك حسين والمعروف بمعبر الكرامة، وتسميه إسرائيل جسر اللينبي.

### نبذة تاريخية

تم بناء جسر الملك حسين في عام 1917 في غور الأردن ويربط الضفة الغربية والأردن حالياً، ويعتبر جسر الملك حسين المعبر الحدودي الدولي الوحيد في الضفة الغربية، كما أنه يعتبر معبر الخروج والدخول المخصص للمسافرين الفلسطينيين، المقيمين في الضفة الغربية، وللمسافرين من وإلى الأردن وإلى الخارج. وفي الوقت الحاضر فإن جسر دامية (جسر الأمير محمد) مغلق وتعتبره إسرائيل منطقة عسكرية مغلقة، وبحسب الإدعاء الإسرائيلي فإن الجسر يحتاج إلى صيانة وإعادة بناء، ولذلك تم تحويل المعاملات التجارية بين الأردن وفلسطين إلى جسر الملك حسين (معبر الكرامة)، ويقع الجسر على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن، ويخدم المصالح التجارية في الضفة الغربية التي تصدر وتستورد من وإلى الأردن



وإلى منطقة الشرق الأوسط. وحالياً تسيطر سلطة الموانئ الإسرائيلية بشكل كامل على الجانب الفلسطيني من الحدود (مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني، بالترييد، 2009).

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، اعتمدت إسرائيل نهر الأردن حدوداً فاصلة بين الأردن من جانب وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب آخر. حيث تم تدمير الجسر خلال تلك الحرب، ولكن تم استبداله بجسر مؤقت في عام 1968، وبعد اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية تم بناء معبر حديث مرصوف إلى جوار الجسر الخشبي القديم بمساعدة من الحكومة اليابانية. وساعات التشغيل الاعتيادية بالنسبة للمسافرين هي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً من يوم الأحد حتى يوم الخميس، ومن الساعة الثامنة وحتى الساعة الثانية بعد الظهر يومي الجمعة والسبت، أما ساعات التشغيل الاعتيادية للمعبر التجاري هي من يوم الأحد حتى الخميس من الساعة السابعة والنصف وحتى الساعة السادسة مساءً، ويغلق الجسر أمام الحركة التجارية يومي الجمعة والسبت وفي الأعياد اليهودية، وفي الوقت الحاضر فإن الجسر مفتوح أمام المسافرين والحركة التجارية (مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني، بالترييد، 2009).

#### الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية

تم إنشاء الإدارة العامة للمعابر والحدود نتيجة لاتفاق أوسلو، ويتم تنظيمها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16 لعام 2006 لإنجاز المهام التالية:

1. تطبيق القوانين واللوائح والإرشادات الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المتعلقة بالمعابر والحدود.

2. إدارة تدفق البضائع والأفراد في جميع المعابر والحدود والموانئ وفقاً للقانون.

3. التأكد من تطبيق القوانين والأنظمة، التي تمنع دخول وخروج الأفراد والبضائع من خلال المعابر الحدودية.

4. جمع الجمارك والضرائب المستحقة بالإضافة إلى الرسوم الحكومية الأخرى (الحافلات، والأمتعة، وموقف السيارات.. إلخ)، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

5. إيجاد دليل للإجراءات التي يجب تطبيقها بشكل موحد في جميع المعابر الحدودية لدخول وخروج المسافرين والبضائع التجارية استناداً إلى سياسات الوزارات المعنية.

كما وتقوم الإدارة العامة للمعابر والحدود بالمحافظة على علاقات وثيقة مع الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة والأجهزة التي تقوم بنشر ضباطها للعمل تحت مظلة الإدارة العامة للمعابر والحدود. كما وأن الإدارة العامة للمعابر والحدود تابعة وبشكل مباشر لمكتب رئيس السلطة الفلسطينية، ويقوم الضباط المنتشرون بالعمل في مواقعهم ضمن سلسلة القيادة (الإدارة العامة للمعابر والحدود، 2020).

#### **البنية التحتية والمعدات وتقنية المعلومات الخاصة بالاتصال على معبر الكرامة**

تتيح البنية التحتية الموجودة في معبر الكرامة لضباط شرطة الحدود بأن يتولوا وبياشروا مهامهم المحددة بطريقة مرضية، حيث أن هذا المعبر مسير خصيصاً لحركة المسافرين، وتم إنشاؤه وتقسيمه بطريقة تشمل قسم خاص بالوصول وقسم آخر للمغادرة، وتتم حراسة القسمين من قبل ضباط شرطة الحدود والتي تمتلك جميع المعدات المطلوبة لتأدية مهامها في معبر الكرامة، وتقوم بتشغيل نظام محوسب لقواعد البيانات من أجل إجراء فحوصات جوازات السفر، وضوابط الهجرة داخل معبر الكرامة القيادة. أما بالنسبة للجمارك فيبلغ عدد أفراد الطاقم الجمركي الذين يعملون في معبر الكرامة 24 ضابطاً وتطبق الجمارك برنامج تناوب مدته أربعة أيام، ويتم دعمهم من قبل 12 ضابطاً من شرطة الجمارك الخاصة بالإدارة العامة للمعابر والحدود، وقد تلقى الطاقم الخاص بالجمارك سلسلة كاملة من التدريبات المرتبطة بواجباتهم المحددة، وتوجد مكاتب الجمارك الفلسطينية داخل مرافق الإدارة العامة للمعابر والحدود في معبر الكرامة الذي يقوم فيه الضباط الجمركيون بتنفيذ الضوابط اللازمة، وبالنسبة لعملية تخليص البضائع التجارية، يتم تسجيل جميع الإقرارات الجمركية (ضمن وثيقة إدارية واحدة)

بشكل فوري وإلكتروني داخل النظام الآلي للبيانات الجمركية وهو نظام محوسب لإدارة المعلومات الجمركية المتوفرة لدى الجمارك الفلسطينية، ويقوم هذا النظام بإدماج جميع الإجراءات الجمركية الرئيسية (قوائم البضائع المشحونة والإقرارات الجمركية، والإجراءات المحاسبية، وأنظمة النقل، والنظم الاقتصادية)، ويوجد داخل النظام الآلي للبيانات الجمركية نظام أساسي لإدارة المخاطر وفقاً للمعلومات التي يتم الحصول عليها من الإقرارات الجمركية، علاوةً على ذلك، يقوم هذا النظام بإنتاج إحصائيات تجارية ومالية موثوقة وبالوقت السليم، وهذا يساعد في عملية التخطيط الاقتصادي، تدار الإجراءات الخاصة بهذا النظام من قبل دائرة الجمارك في وزارة المالية، وفي الوقت الحالي، لا تقوم الجمارك الفلسطينية باستخدام نظام مرتبط بتقنية المعلومات لتسجيل المعلومات المرتبطة بفحص المسافرين وإدارتها وتحليلها ومعالجتها، ويتم تسجيل جميع الحالات المتعلقة بمخالفات المسافرين والجرائم الجمركية بشكل يدوي، ومن ثم يتم تخزينها داخل مستودع للبيانات الحاسوبية (تقنية المعلومات) (الإدارة العامة للمعابر والحدود، 2020).

### الثغرات الرئيسية في عمل إدارة المعابر والحدود الفلسطينية

1. وجود إطار قانوني ضعيف ومجزأ: يستند الإطار القانوني للإدارة العامة للمعابر والحدود على المرسوم الرئاسي رقم 16 لعام 2006 في حين تقوم التشريعات المختصة بالقطاعات المختلفة بتحديد المهام الموكلة عليها، أما الأحكام التي تنظم التنسيق الداخلي فهي غير موجودة في الوقت الحالي، مما يعيق تنفيذ منهجية الإدارة المتكاملة للحدود بشكل فعال.
2. وجود صعوبة في تحديد سياسات وخطط واضحة للحدود وتنفيذها، والتي تؤثر على إمكانية الإدارة العامة للمعابر والحدود بتحديد السياسات المتعلقة بالحدود، والخطط المستقبلية لتطوير الإدارة بما يتلاءم مع المعايير الدولية.
3. ضعف التنسيق على المستوى الوطني والدولي، حيث لا يتم تنظيم تعاون ما بين الهيئات من خلال إجراءات محددة. أما على المستوى الدولي فإنه يوجد عدد محدود من التفافقيات والبروتوكولات مع دول أخرى من أجل تبادل المعلومات والمساعدة.

4. القدرة المحدودة في منع وكشف التهديدات وجرائم عبر الحدود.

5. المهارات المهنية المتدنية لدى الموظفين: فمع وجود العديد من التدريبات والرحلات الدراسية لبلدان أجنبية، التي ساهمت في تعزيز الفهم العام لإدارة المعابر والحدود، فإن هذه التدريبات نادراً ما تغطي مستوى الضباط، ولا تتناسب مع الوظائف التي يشغلها الموظفون (الإدارة العامة للمعابر والحدود، 2020).

### التواجد الفلسطيني على معبر المسافرين والمعبر التجاري

تم توقيع اتفاقية لتواجد السلطة الوطنية الفلسطينية على معبر الكرامة كجزء من اتفاقية أوسلو، وتم نشر موظفي الجمارك الفلسطينية على الجسر في 1 أيار عام 1994م لأول مرة، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الإسرائيليين في عام 1988م، وقد تواجدت السلطة الوطنية الفلسطينية على معبر المسافرين من خلال 14 موظفاً للجمارك من ضمنهم مشرف واحد ونائبان موزعين على فترتي عمل يومياً، وقد شارك الموظفون في تفتيش الحقائب للمسافرين، ولم يتم إشراكهم في تخليص البضائع التجارية في حقائب المسافرين حتى سمح لهم بذلك في عام 1996م وذلك دون أي تدخل إسرائيلي، ومع بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000 قامت السلطات الإسرائيلية على الجسر بتخفيض عدد موظفي الجمارك الفلسطينية على معبر المسافرين إلى ثلاثة فقط. أما بالنسبة للمعبر التجاري، فقد سمحت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية أيضاً بتواجد موظفي الجمارك الفلسطينية على المعبر التجاري عام 1998م، وقد تضمن ذلك فترة عمل واحدة لأربعة موظفي جمارك مما منع موظفي الجمارك الفلسطينية من القيام بأي مشاركة مباشرة في عملية تخليص البضائع، حيث تولى موظفو الجمارك الإسرائيليون المسؤولية كاملة على المعبر التجاري، بينما تولى موظفو الجمارك الفلسطينية المسؤولية عن التنسيق للبضائع القادمة من الجانب الأردني، والتحقق في سبب رفض الإسرائيليين لممرور أية بضائع على الجسر، والحصول على البيان الجمركي الإسرائيلي ومقارنته مع البضائع القادمة. ومن الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية قد منعت تواجداً لموظفي الجمارك الفلسطينية على الجسر

منذ اندلاع الانتفاضة حتى الوقت الحاضر (مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني، بالترديد، 2009).

### أهمية الضريبة الجمركية للخزينة الفلسطينية

تعد الإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدولة بجميع مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها المقدمة للأفراد في المجتمع، إذ تسهم الإيرادات الضريبية والجمركية في موازنة الدولة مساهمة فعالة، مما يجعل الدولة تهتم بها، وأن جميع دول العالم تعتمد بدرجة كبيرة على نظام الضرائب لتمويل إنفاقها العام، وعادة ما يكون النظام الضريبي المصدر الأساس لموارد الموازنة العامة (Wilson, Kattelus, Reck, 2007).

تعتبر الضرائب الجمركية مصدراً مهماً لتمويل الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية، فقد بلغت في عام 2009 مبلغ 403.6 مليون دولار بمعدل نمو 5.4%، أما في العام 2010 فقد بلغت 506.9 مليون دولار بمعدل نمو 25.6%، وقد وصلت في عام 2011 إلى مبلغ 573.7% مليون دولار بمعدل نمو 13.2% (وزارة المالية الفلسطينية، 2011).

وعلى الرغم من الدور الكبير للضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية في تغذية خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية بالموارد المالية، إلا أن السلطة تعاني من تسرب مالي كبير في خزينتها بسبب عدم استرجاع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلك الفلسطيني على السلع والبضائع، حيث لا تسترجع السلطة ضرائب المشتريات التي يتم دفعها على السلع والبضائع التي يتم شراؤها من إسرائيل باستثناء المحروقات، وكذلك لا تحصل السلطة على الجمارك التي تدفع على البضائع الأجنبية التي تستورد على إسرائيل ثم يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع، إضافة إلى خسائر عدم تحصيل الضرائب غير المباشرة على مشتريات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل والتي لا يتم توثيقها بفواتير، مما يكلف خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية خسائر تقدر بـ 350 مليون دولار سنوياً، الأمر الذي يفرض على السلطة الوطنية الفلسطينية تحسين إجراءات التعامل الجمركي مع الجانب الإسرائيلي لتعظيم إيراداتها

الضريبية والتخلص من التهريب الجمركي (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية الفلسطينية  
الفلسطيني ماس، 2011).

### أسباب تفشي ظاهرة التهريب الجمركي في فلسطين

يشكل تغييب الدور الرقابي الفلسطيني، ويقصد به عدم التواجد على أي من المعابر الداخلية أو الخارجية للجمارك الفلسطينية سبباً رئيسياً لتفشي التهريب الجمركي والتهرب الضريبي، حيث أوجد بيئة خصبة لذلك، ويضاف إلى ذلك فإن الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والمعطلة للتجارة قد ساهمت في توجه نسبة أكبر من القطاع الخاص الفلسطيني للاستيراد من السوق الإسرائيلية بدلاً من الاستيراد من الخارج، وهذا بدوره زاد من حجم التبادل التجاري مع إسرائيل والذي وصل إلى أكثر من 75 % من حجم التجارة الخارجية، ما يعني زيادة حصة التهريب من السوق الإسرائيلية، وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن هناك عدة أسباب مجتمعة قد أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في فلسطين وتزايدها من سنة إلى أخرى، ويحدد (مسيف، 2018) هذه الأسباب بما يلي:

1. غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة بسبب تحكم إسرائيل بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية بناءً على اتفاق باريس الاقتصادي.

2. عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التهريب الجمركي بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة على أكثر من 60 % من مساحة الضفة الغربية فيما يسمى منطقة "ج"، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة التهريب، وعدم القدرة على السيطرة عليها أو الحد منها، وإذا ما تم إضافة مساحة المنطقة "ب" التي ليس للسلطة الفلسطينية سيطرة كاملة عليها، فتصبح المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل 82 % من الضفة الغربية، وذلك يعني أن صلاحيات أجهزة مكافحة التهريب تغطي 18 % فقط من مساحة الضفة الغربية.

3. العامل الجغرافي، حيث يسهم هذا العامل بشكل رئيسي في إيجاد بيئة خصبة لتهريب البضائع وذلك لكون كامل الضفة الغربية تشكل حدوداً مفتوحة على إسرائيل وعلى المستعمرات لوجود

العديد من الطرق التي تمر بها البضائع دون المرور في نقاط العبور الرئيسية الأربعة وهي نقاط خصصت من قبل إسرائيل ولا تعترف بها السلطة كونها لا تقع على حدود عام 1967 المخصصة لدخول البضائع إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي عام 2012 فإن 34 % فقط من البضائع الفلسطينية تمر عبر هذه النقاط.

4. وجود المستعمرات بكثافة، إذ إن 80% من سلعة المحروقات والدواجن تهرب من المستعمرات (حسب تقارير الضابطة الجمركية).

5. الفرق الكبير بين أسعار السجائر بين الأردن وفلسطين أدى إلى تشجيع التهريب في ظل غياب الضبط الكافي لظاهرة تجار الشنطة على معبر الكرامة بسبب تغييب التواجد الفلسطيني في المعبر.

6. عدم فاعلية القوانين المتبعة كونها قديمة ولا تواكب تطورات الحالة وخاصة في جانب فعالية العقوبات.

7. هناك العديد من الأسباب الأخرى للتهريب الجمركي والتي على رأسها الربح المادي غير المشروع وعدم إعطاء أهمية للمصلحة الوطنية العامة للبلد، وارتفاع العبء الضريبي على القطاع الخاص وخاصة الضرائب غير المباشرة، وخاصة ارتفاع النسب الجمركية على بعض السلع مثل التبغ والسجائر، والسولار. وبالتالي فهذا يؤدي إلى التهريب من ضريبة الدخل أيضاً.

ويورد (مسيف، 2018) أن معدلات الجمارك والضرائب غير المباشرة المفروضة بموجب اتفاق باريس الاقتصادي مبالغ بها ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد الفلسطيني ومستوى الدخل للأفراد، الأمر الذي دفع جزءاً كبيراً من مؤسسات القطاع الخاص إلى التهريب والتهرب الجمركي والضريبي للتخفيف من العبء الضريبي لتقليل تكاليف الإنتاج، وزيادة هامش الربح التجاري، للإبقاء على المنافسة مع البضائع المستوردة التي تدخل السوق الفلسطيني. كذلك يعتمد التجار إلى تخفيض القيمة المفصح عنها للبضائع لتصبح أقل من قيمتها الحقيقية، فقد قدر البنك الدولي في تقريره 5 لعام 2016، بأن الإفصاح الخاطئ عن قيمة البضائع الفلسطينية المستوردة من طرف ثالث يصل إلى 32% وما نسبته 23% للبضائع المستوردة من السوق الإسرائيلي.

## الدراسات السابقة

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية حسب التسلسل الزمني والتي لها علاقة بالتهريب وطرق الحد منه ، ومن هذه الدراسات:

أجرى منير وريم (2019) دراسة بعنوان " التهريب كأبرز معوقات التنمية في المناطق الحدودية واستراتيجية مكافحة -دراسة تحليله لحالة الجزائر"، حيث تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على ظاهرة التهريب بالنظر إلى التطور الكبير الذي عرفته عبر الزمن، وبالنظر أيضا إلى الآثار الكبيرة التي تركتها على جميع الأصعدة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن جريمة التهريب الجمركي من الجرائم التي تتطوي تحت الاقتصاد غير الرسمي زيادة عن كونها ظاهرة متشعبة ومتعددة الأوجه مما يصعب من عملية تصنيفها في بعض الحالات، كما وأفرزت النتائج إلى أن الجزائر تعاني من هذه الظاهر بدرجة كبيرة وهذا ما اثر على مسار التنمية فيها، فضلا على أن الظاهرة أثرت على جميع المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والسياسية، وهو ما حتم على السلطات الجزائرية تبني جملة من الإجراءات ووضع سياسة من الاستراتيجيات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة التي حالت دون تحقيق المناطق الحدودية لتنميتها.

وأجرى إسماعيل ووهيب (2016) دراسة بعنوان أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مشكلة انخفاض الرسوم الجمركية بسبب التهريب وأثرها في الإيرادات الضريبية حيث تم إجراء البحث في الهيئة العامة للجمارك واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام إدارة المقابلة للحصول على البيانات والمعلومات، وتوصل إلى أهم الاستنتاجات وهي عدم وجود رقابة خارجية دولية لغرض تبادل المعلومات الخاصة بالتجار والشركات في أثناء عملية إدخال البضائع وإخراجها من الدولة إلى دول مجاورة، وضع الإدارة الضريبية وعدم توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية، وأوصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ينبغي على الدولة التعاون مع الدول المجاورة لها، ووضع قوانين وتعليمات لغرض تبادل المعلومات عن التجار والشركات التي تقوم بعملية



التهرب، ووضع رقابة شديدة على الحدود الجمركية وتطوير الكوادر الإدارية عن طريق الدورات وتقسيم المهام الإدارية حسب الاختصاص والتحصيل العلمي.

أجرى إسماعيل، ووهيب (2016) دراسة بعنوان أثر التهرب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية هدفت إلى التعرف إلى مشكلة انخفاض الرسوم الجمركية بسبب التهرب وأثرها في الإيرادات الضريبية، وتم إجراء البحث في الهيئة العامة للجمارك العراقية، والتوصل إلى أهم الاستنتاجات ومنها وجود أثر للتهريب الجمركي على إيرادات الدولة، وكذلك عدم وجود رقابة خارجية دولية، لغرض تبادل المعلومات الخاصة بالتجار والشركات في أثناء عملية إدخال البضائع وإخراجها من الدولة إلى الدول المجاورة، كذلك ضعف الإدارة الضريبية وعدم توافر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية، ولاسيما في المنافذ الحدودية للمناطق الجمركية. وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ينبغي على الدولة التعاون مع الدول المجاورة لها، ووضع قوانين وتعليمات لغرض تبادل المعلومات عن التجار والشركات التي تقوم بعملية التهرب، ووضع رقابة شديدة على الحدود الجمركية، وتطوير الكوادر الإدارية عن طريق إدخالهم دورات، وتقسيم المهام الإدارية بحسب الاختصاص والتحصيل العلمي.

وأجرى عبد اللطيف (2015) دراسة بعنوان جريمة التهرب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، وتدور مشكلة هذه الدراسة حول العقوبات الجزائية المقررة لهذه الجريمة، ومدى تناسبها مع حجمها وخطورتها، وأثرها في ردعها وتحقيقها للغاية التشريعية وأثر نظام الصلح في مكافحة هذه الجريمة، وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل بأن التشريع الجمركي في كل من الأردن والعراق لم يورد تعريفاً محدداً لجريمة التهرب الجمركي بل أورد تعريفاً عاماً، إذ اتسم التعريف بالشمولية لكافة صور التهرب لينصرف مفهومه إلى إدخال البضائع الممنوعة أو المقيدة أو إخراجها، كما اتضح في هذه الدراسة بأن الجزاءات المقررة لهذه الجريمة تختلف من دولة إلى دولة بحسب السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدول، وقد ساوى المشرع في كل من العراق والأردن بالنسبة

إلى الجريمة التامة والشروع فيها، ويوصي الباحث وضع تعريف للبضائع المقيدة، وبتعديل بعض النصوص القانونية في كل من قانون الجمارك الأردني والعراقي.

أجرى أبو دحروج (2014) دراسة بعنوان: "العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية -قطاع غزة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية -قطاع غزة- والتعرف على مفهوم التهريب الجمركي، وأركانه، وأنواعه، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم تخصص الدورات التدريبية في مجال مكافحه التهريب، وضعف الوعي الجمركي عند المواطنين والمكلفين، والحاجة إلى صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، وأوصت هذه الدراسة إدارة الجمارك العمل على إعداد خطة تدريب سنوية وعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، وزيادة الوعي الجمركي لدى المكلفين والمسافرين وإنشاء المحاكم الجمركية المتخصصة.

وأجرى أبو صلاح (2013) دراسة بعنوان مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتناولت موضوع التعرف الجمركية المطبقة والإعفاءات الجمركية الممنوحة ودور الإجراءات الجمركية في تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، ومن خلال الاستبانة التي وزعها الباحث تبين أن نسبة عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 70% وهي نسبة متوسطة، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة: الدعوة إلى عملية شراء سلع ومنتجات من الخارج، وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي، وإعادة النظر في الاتفاقية الاقتصادية مع إسرائيل من أجل تنظيم عملية تحويل الضرائب والرسوم، التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بشكل يقلل من التسريب المالي، وفرض العقوبات والغرامات التي تتناسب مع الجرائم والمخالفات الجمركية.

وأجرى تبادنة (Tabandeh, 2012) دراسة في ماليزيا بعنوان: "تقييم العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي في ماليزيا"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الضريبي في ماليزيا في الفترة الواقعة ما بين (1963-2010)، وتوصل الباحث إلى أهم الاستنتاجات وهي: أن زيادة الضريبة على دخل المكلف تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، وأن فرض الحكومة لقيود وقوانين صعبة يزيد من التهرب الضريبي، وأن ارتفاع عبء الضريبة يزيد من التهرب الضريبي، وأوصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: يجب خفض قيمة ضريبة الدخل والأصول ورأس المال، والحد من صعوبة القوانين والقيود المفروضة على التجارة.

وأجرى موسى (2005) دراسة بعنوان: "التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية". حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات السلطة الفلسطينية ونسبة الجمارك من الموازنة العامة، ومصادر الإيرادات العامة، والتعرف إلى الجمارك الفلسطينية والتهرب الجمركي من حيث تنظيمها واختصاصاتها، والإجراءات الجمركية. أشارت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الإيرادات الجمركية والإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، كذلك بينت الدراسة أن غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر، وغياب التشريعات الجمركية اللازمة والمحاكم المختصة يؤثر على الإيرادات الجمركية ويزيد من خسائر الخزينة الفلسطينية، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإصلاح الشامل القانوني، وضرورة تحضير قانون جمارك فلسطيني، والبدء في تفعيل المحاكم الجمركية المختصة، وإيقاع عقوبات جديّة للمتهربين.

#### التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تشابهت الدراسات السابقة جميعها من حيث الهدف، وهو أثر التهريب الجمركي وعلاقته بالإيرادات الضريبية مثل دراسة إسماعيل، ووهيب (2016) بعنوان أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة في الهيئة العامة للجمارك العراقية، ودراسة موسى (2005) دراسة بعنوان: "التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية".

وكذلك في البحث عن ظاهرة التهريب الجمركي مثل دراسة أبو دحروج (2014)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجه نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة، ودراسة أبو صلاح (2013) بعنوان مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين"، ودراسة منير وريم (2019) بعنوان "التهريب كأبرز معوقات التنمية في المناطق الحدودية وإستراتيجية مكافحة في الجزائر، ودراسة عبد اللطيف (2015) بعنوان جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، ودراسة تبادنة (Tabandeh, 2012) في ماليزيا بعنوان: "تقييم العوامل التي تؤثر على التهريب الضريبي في ماليزيا".

وأكثر ما تتشابه به الدراسة الحالية وهي بعنوان " دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة" مع دراسة إسماعيل، ووهيب (2016)، ودراسة موسى (2005) في الهدف وهو تأثير التهريب الجمركي على الإيرادات العامة لخزينة الدولة، كذلك تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة موسى (2005)، ودراسة أبو دحروج (2014)، ودراسة أبو صلاح (2013) في البيئة التي أجريت فيها وهي البيئة الفلسطينية، وتختلف مع بقيتها في ذلك.

وستغطي الدراسة الحالية فجوة زمانية تمتد حتى عام 2012م بالنسبة لموضوع التهريب الجمركي، كذلك ستميز عنها في الربط بين موضوعين على قدر كبير من الأهمية وهما التهريب الجمركي في معبر الكرامة، حيث تعتبر حسب علم الباحث من أول الدراسات التي تبحث في هذا الموضوع، وبتركيزها إلى التعرف على مدى قدرة إدارة الجمارك الموجودة على معبر الكرامة في الحد من التهريب، وآليات عمل الجمارك والدور الذي تقوم به إدارة الجمارك على الحدود بوصفها المنفذ البري الوحيد، الذي ربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، وسوف تحتوي هذه الدراسة على نوع وحجم البضائع المصادرة والمضبوطة.

وسيستفيد الباحث من الدراسات السابقة في بناء إطار نظري وأداة لاستخدامها في إجراءات الدراسة وتطبيقها على العينة الدراسية لها.

## الفصل الثالث

# المنهج والإجراءات

## الفصل الثالث

### المنهج والإجراءات

#### منهج الدراسة

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة وعددهم 48 موظفاً ، حيث قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (41) منهم وهم الأفراد الذين تم الوصول إليهم وذلك بسبب الإجازات وتبديل أوقات الدوام ، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة من موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في فلسطين حسب متغيراتها.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	28	68.3
	أنثى	13	31.7
	المجموع	41	100.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	10	24.4
	بكالوريوس	27	65.9
	ماجستير فأعلى	4	9.8
	المجموع	41	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	36.6
	6-10 سنوات	12	29.3
	أكثر من 10 سنوات	14	34.1
	المجموع	41	100.0
عدد الدورات التدريبية	لا يوجد	5	12.2
	1-5	21	51.2
	أكثر من 5	15	36.6
	المجموع	41	100.0
المسمى الوظيفي	موظف	29	70.7
	رئيس قسم	4	9.8
	مدير دائرة	8	19.5
	المجموع	41	100.0

يتضح من الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة.

#### أدوات الدراسة

##### الاستبانة

استخدم الباحث الاستبانة، والمقابلة أداتين لدراسته على موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في فلسطين، وتضمنت الاستبانة محورين بالإضافة إلى المعلومات الديمغرافية،

وهما: دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب. وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بدائرة الجمارك الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في الحد من التهريب الجمركي.
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من جزأين:

**الجزء الأول:** ويشمل المعلومات الأولية عن المستجيب الذي سيقوم بتعبئة الاستبانة

**الجزء الثاني:** واشتمل على (41) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: (محورين بالإضافة إلى المعلومات الديمغرافية، وهما: دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب، كما يبين الجدول (2).

**جدول (2) فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها**

الرقم	المجال	عدد الفقرات
دور دائرة الجمارك الفلسطينية		
1	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	8
2	القوانين والتشريعات	8
3	كفاءة الموارد البشرية	8
4	إجراءات الحد من التهريب	17
المجموع		41

وقد أعطيت درجات الفقرات الـ 87 من خلال مقياس ليكرت الخماسي كما يبين الجدول رقم (3)



جدول (3) مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة					الدرجة
درجة قليلة جداً	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	
1	2	3	4	5	

يبين الجدول السابق مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي، حيث يبين الجدول الاستجابة على كل مجال ودرجتها.

#### صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الدراسات الاقتصادية والتخصصات الأخرى، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من محورين و(41) فقرة وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق 1).

#### ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha والجدول (4) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (4) معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	8	86.1
2	القوانين والتشريعات	8	86.7
3	كفاءة الموارد البشرية	8	81.2
	<b>دور دائرة الجمارك الفلسطينية</b>	<b>24</b>	<b>92.3</b>
	<b>إجراءات الحد من التهريب</b>	<b>17</b>	<b>93.6</b>
	<b>الثبات الكلي للأداة</b>	<b>41</b>	<b>95.4</b>

يتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات الثبات لمحوري الاستبانة تراوحت بين (92.3 - 93.6) للمحور الأول (دور دائرة الجمارك الفلسطينية) والثاني (إجراءات الحد من التهريب) في حين بلغ الثبات الكلي للأداة (95.4) وهي معاملات ثبات عالية تفي بأغراض البحث العلمي.

#### المقابلة

قام الباحث بمقابلة سبعة من مديري دائرة الجمارك العاملين على معبر الكرامة من خلال تصميم مقابلة تتكون من ستة أسئلة هي:

1. ما قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

2. ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة؟

3. ما مستوى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟

4. ما المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب؟

5.. ما حجم وأنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وكيفية التعامل معها؟

6. ما هي المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

وقد تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض المقابلة على مجموعة من المحكمين المختصين في الدراسات الاقتصادية والتخصصات الأخرى، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للموضوع الذي وضعت لأجله، وقد أجمع المحكمون على صلاحيتها مع تعديلات لغوية على الأسئلة التي تتضمنها.

### إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص).
- قام الباحث بتوزيع الأداة الاستبانة، وقد تم استرجاع (41) استبانة صالحة للتحليل ليشكل العدد (41) عينة الدراسة.
- مقابلة سبعة من مديري دائرة الجمارك العاملين على معبر الكرامة.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

## متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

### أ. المتغيرات الديمغرافية

- الجنس: وله مستويان (ذكر، وأنثى).
- المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات (ثانوية فأقل، وبكالوريوس، وماجستير فأعلى).
- سنوات الخبرة: وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، من 6-10 سنوات، وأكثر من 10 سنوات).
- الدورات التدريبية: وله ثلاثة مستويات (لا يوجد دورات، 1-5 دورات، وأكثر من 5 دورات).
- المسمى الوظيفي: وله ثلاثة مستويات (موظف، ورئيس قسم، ومدير دائرة).

### ب. المتغير المستقل

ويتمثل في استجابات عينة الدراسة على محور دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية).

### ت. المتغير التابع

ويتمثل في استجابات العاملين من موظفي الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في الضفة الغربية على فقرات أداة الدراسة، التي تتعلق بإجراءات الحد من التهريب،

## المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأداة الأولى (الاستبانة) جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.

3. اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة الفروق المتعلقة بمتغيرات (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي).

4. اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample T- test لمعرفة الفروق المتعلقة بمتغير (الجنس).

5. اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق في المتغيرات، التي يتم رفض الفرضيات الخاصة بها.

6. مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب.

## الفصل الرابع

# عرض النتائج ومناقشتها

## الفصل الرابع

### عرض النتائج ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث استبانة مؤلفة من محورين و(41) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (41) من موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة بالإضافة لمقابلة سبعة من كبار الموظفين.

#### النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

##### النتائج المتعلقة بأسئلة أداة الدراسة الأولى (الاستبانة)

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي:

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس

والذي ينص على: ما دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمحور أداة الدراسة (الأول) المتمثل في (دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)؛ إذ حسبت طول المدى وهو (4 = 1-5)، ثم قسمته على 5 فترات (0.8 = 5/4)، وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0%) درجة متوسطة.

• المتوسط الحسابي (1.81-2.60 ويعادل 36.2% - 52.0%) درجة قليلة.

• المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لمجالات دور دائرة الجمارك الفلسطيني في الحد من التهريب مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الترتيب	رقم المجال
كبيرة	74.8	0.60	3.74	كفاءة الموارد البشرية	3	1
كبيرة	74.4	0.65	23.7	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	1	2
كبيرة	74.2	0.72	3.71	القوانين والتشريعات	2	3
كبيرة	74.6	0.59	33.7	الدرجة الكلية		

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (5) أن درجة مجالات دور دائرة الجمارك الفلسطيني في الحد من التهريب كانت جميعها كبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.71) و (3.74) وهما المجالات (القوانين والتشريعات) و (كفاءة الموارد البشرية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الأول

والذي ينص على: ما مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، للمجال أداة الدراسة الأول (مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين)، والجدول (6) يبين ذلك.



جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول (مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	تتناسب التشريعات الجمركية التي تقوم بها الدائرة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين	3.87	0.95	77.4	كبيرة
2	5	تطبق دائرة الجمارك إجراءاتها للحد من ظاهرة التهريب بحزم ودون محاباة	3.85	0.98	77.0	كبيرة
3	7	تعمل الإدارة الجمركية على تدريب موظفيها على مهارات تقييم الجودة والسعر للبضائع بصورة مستمرة	3.85	0.82	77.0	كبيرة
4	2	تقدم دائرة الجمارك للمكلف حق الاعتراض والشكوى	3.82	0.91	76.4	كبيرة
5	8	تتوفر لدى إدارة الجمارك قدرة على قياس التهريب الجمركي	3.75	0.94	75.0	كبيرة
6	3	تعمل دائرة الجمارك الفلسطينية على توعية المسافرين بقوانين الجمارك من خلال طرق مختلفة (نشرات وملصقات) حول هذا الموضوع	3.70	0.98	74.0	كبيرة
7	4	توفر دائرة الجمارك الإمكانيات المادية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الجمارك	3.48	1.05	69.6	كبيرة
8	6	توفر دائرة الجمارك دوراً إرشادياً وعلاجياً ووقائياً في مجال مكافحة التهريب الجمركي	3.39	1.11	67.8	متوسطة
		الدرجة الكلية	23.7	0.65	74.4	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) أن فقرات (مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، فقد

تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.39) و(3.87) وهما الفقرات (توفر دائرة الجمارك دوراً إرشادياً وعلاجياً ووقائياً في مجال مكافحة التهريب الجمركي) و(تناسب التشريعات الجمركية التي تقوم بها الدائرة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.72).

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثاني

والذي ينص على: ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتشريعاتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة مثل المخدرات والأسلحة أو التي تمس الصحة العامة مثل السلع المرفوضة والأدوية المغشوشة؟  
ولإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، للمجال أداة الدراسة الثاني (القوانين والتشريعات)، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني (القوانين والتشريعات) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	6	التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك	3.95	0.80	79.0	كبيرة
2	8	التعرفة الجمركية التي تقرها إدارة الجمارك مناسبة للبضائع التي تمر عبر معبر الكرامة	3.92	0.93	78.4	كبيرة
3	5	العقوبات التي تقرها القوانين الجمركية رادعة في مجال التهريب الجمركي	3.85	1.13	77.0	كبيرة
4	4	هناك ضرورة لصياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني فعال في مجال التهريب الجمركي	3.85	1.25	77.0	كبيرة
5	1	تتجدد القوانين الجمركية وتعليماتها باستمرار	3.70	1.28	74.0	كبيرة
6	7	التشريعات الجمركية واضحة للمسافرين عبر معبر الكرامة	3.70	0.92	74.0	كبيرة
7	3	المؤسسات الفلسطينية قادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد التهريب الجمركي	3.51	1.09	70.2	كبيرة
8	2	تختلف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية من حين لآخر	3.21	1.08	64.2	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.71	0.72	74.2	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (7) أن فقرات (القوانين والتشريعات) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.21) و(3.95) وهما

الفقرتان (تختلف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية من حين لآخر) و(التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.71).

### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثالث

والذي ينص على: ما مدى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، للمجال أداة الدراسة الثاني (كفاءة الموارد البشرية)، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث (كفاءة الموارد البشرية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	يدرك موظفو الجمارك أهمية مكافحة التهريب	4.19	0.90	83.8	كبيرة
2	7	يمتلك موظفو الجمارك درجة كبيرة من الوعي للأوجه والأشكال والحيل المستخدمة للتهريب	3.90	1.09	78.0	كبيرة
3	2	تدريب موظفي الجمارك الفلسطينية كافٍ لمكافحة التهريب	3.85	0.96	77.0	كبيرة
4	3	يمتلك موظفو الجمارك قدرة على كشف عملية التهريب	3.82	0.86	76.4	كبيرة
5	8	يمتلك موظفو الجمارك كفاءة في قياس التهريب الجمركي رغم تعدد وطرق تقديره	3.73	1.00	74.6	كبيرة
6	5	تتابع الإدارة تقارير الموظفين في الجمارك بصورة منتظمة	3.63	1.01	72.6	كبيرة
7	6	تتبنى الإدارة سياسات تشجع الموظفين على التدريب على كشف جرائم التهريب الجمركي	3.53	1.05	70.6	كبيرة
8	4	تقوم الإدارة بتلبية احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز والمكافآت	3.29	1.05	65.8	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.74	0.60	74.8	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (8) أن فقرات (كفاءة الموارد البشرية) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.29) و(4.19) وهما الفقرات (تقوم الإدارة بتلبية احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز

والمكافآت) و(يدرك موظفو الجمارك أهمية مكافحة التهريب)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.74).

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الرابع

والذي ينص على: ما درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمحور أداة الدراسة الثاني (درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين)، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثاني (درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	تشديد عقوبات التهريب الجمركي	4.24	0.94	84.8	كبيرة جداً
2	4	رفع كفاءة دائرة الجمارك على معبر الكرامة	4.12	1.05	82.4	كبيرة
3	7	التنسيق بين دائرة الجمارك والمؤسسات الأمنية في الحد من التهريب الجمركي	4.02	0.90	80.4	كبيرة
4	2	التوعية بأضرار التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني	3.97	0.90	79.4	كبيرة
5	16	ضرورة توافر عزيمة جادة من قبل المعنيين للحد من التهريب الجمركي	3.85	0.88	77.0	كبيرة
6	12	تحديد نقاط الضعف في المعابر الخاصة بالتهريب ومحاصرتها وتبني وسائل علاجها بشكل دائم ومستمر	3.85	1.06	77.0	كبيرة

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
7	11	تمكين دائرة الجمارك من ممارسة دورها في التأكد من منشأ البضائع في ظل اتفاقيات الإعفاء من الرسوم ومطابقة البضائع الواردة للمواصفات	3.85	1.01	77.0	كبيرة
8	5	رفع درجة الإعلام الجمركي من خلال توعية الجمهور بمخاطر التهريب الجمركي	3.82	0.99	76.4	كبيرة
9	3	عرض نماذج وتجارب المهربين التي تم ضبطها من قبل دائرة الجمارك للرأي العام للاستفادة منها	3.75	1.01	75.0	كبيرة
10	9	زيادة اهتمام الدولة بمكافحة ظاهرة التهريب الجمركي	3.73	0.86	74.3	كبيرة
11	15	تنظيم إدارة الجمارك بشكل محكم واتباع سياسات جمركية جيدة تتلاءم مع الواقع الجمركي المتغير تسمح لها في القيام بدور الحماية والجباية الجمركية	3.70	0.81	74.0	كبيرة
12	8	زيادة كفاءة قوانين وتشريعات إدارة الجمارك في إطار منظومة الحد من التهريب الجمركي	3.70	0.90	74.0	كبيرة
13	17	تحضير قانون جمارك فلسطيني فعال يتناسب مع الظروف والمتغيرات الموجودة	3.65	1.10	73.0	كبيرة
14	10	إعادة تصميم الفاتورة والتعرفة الجمركية الملائمة كونها الركن الأساسي للسياسة الجمركية على المعابر	3.65	1.15	73.0	كبيرة
15	14	إعطاء الجمارك صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات والاتصال المباشر بالجهات العليا والجهات الأمنية والاقتصادية في فلسطين	3.56	0.94	71.2	كبيرة

رقم الفقرات	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
16	13	تجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل وأسرع من حيث تشكيل كوادر العمل مع استمرار المتابعة لإجراءات الحد من التهريب الجمركي	3.56	0.89	71.2	كبيرة
17	6	حث وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه	3.41	1.09	68.2	كبيرة
		الدرجة الكلية	3.79	0.63	75.8	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (9) أن فقرات (الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.41) و(4.24) وهما الفقرتان (حث وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه) و(تشديد عقوبات التهريب الجمركي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.79).

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الخامس

والذي ينص على: ما العلاقة بين دور الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري دور الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة وكانت النتائج مما في الجدول (10).



جدول (10) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.683**	معامل الارتباط	الدرجة الكلية لمحور (دور الجمارك الفلسطينية)
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )

\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين دور الجمارك الفلسطينية (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية) مقدارها (0.683) عند مستوى دلالة (0.000).

بمعنى كلما ازداد دور الجمارك الفلسطينية ازداد الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة.

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي السادس

والذي ينص على: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي)؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فرضيات الدراسة من 1-5 كما يلي:

#### النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1. نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير الجنس.

لتحليل الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار العينتين المستقلتين (Independent Sample t-test) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (11) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب حسب متغير الجنس

الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة *
	ذكر	28	3.74	0.65	0.372	0.712
	أنثى	13	3.66	0.67		
القوانين والتشريعات	ذكر	28	3.73	0.75	0.200	0.842
	أنثى	13	3.68	0.69		
كفاءة الموارد البشرية	ذكر	28	3.72	0.62	-0.295	0.770
	أنثى	13	3.78	0.58		
دور الجمارك	ذكر	28	3.73	0.61	0.116	0.908
	أنثى	13	3.71	0.57		
الحد من التهريب	ذكر	28	3.80	0.67	0.082	0.935
	أنثى	13	3.78	0.56		

\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير الجنس، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.908) و (0.935) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس.

كذلك لا توجد فروق في مجالات دور الجمارك (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، و كفاءة الموارد البشرية)

2. نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول التالية توضح ذلك.

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الجمارك	ثانوية عامة فأقل	10	4.00	0.40
	بكالوريوس	27	3.76	0.50
	ماجستير فأعلى	4	2.76	0.69
	الكلية	41	3.72	0.59
الحد من التهريب	ثانوية عامة فأقل	10	4.10	0.37
	بكالوريوس	27	3.79	0.63
	ماجستير فأعلى	4	3.00	0.56
	الكلية	41	3.79	0.63

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المؤهل العلمي)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (13).

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب  
تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية
*0.001	8.090	2.528	2	5.056	بين المجموعات	
		.312	38	11.875	داخل المجموعات	
			40	16.931	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	القوانين والتشريعات
*0.000	9.866	3.605	2	7.210	بين المجموعات	
		.365	38	13.885	داخل المجموعات	
			40	21.095	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	كفاءة الموارد البشرية
*0.045	3.379	1.112	2	2.225	بين المجموعات	
		.329	38	12.509	داخل المجموعات	
			40	14.734	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	دور الجمارك
*0.001	9.004	2.286	2	4.572	بين المجموعات	
		0.254	38	9.647	داخل المجموعات	
			40	14.219	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الحد من التهريب
*0.009	5.289	1.747	2	3.495	بين المجموعات	
		0.330	38	12.555	داخل المجموعات	
			40	16.049	المجموع	

\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.001)، و(0.009) وهذه القيم أقل من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى رفض الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي.

كذلك لا توجد فروق في مجالات دور الجمارك (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والنشريات، وكفاءة الموارد البشرية)

ولمعرفة لمن تعود هذه الفروق، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية LSD، والجدول التالي توضح ذلك.

**جدول (14) نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول دور الجمارك تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

المستوى	ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية عامة فأقل	_____	0.24136	*1.24792
بكالوريوس	_____	_____	*1.00656
ماجستير فأعلى	_____	_____	_____

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق بين مستوى (ماجستير فأعلى) ومستويات (ثانوية عامة فأقل، وبكالوريوس) ولصالح مستوى (ماجستير فأعلى).

**جدول (15) نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

المستوى	ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية عامة فأقل	_____	0.30850	*1.10588
بكالوريوس	_____	_____	*0.79739
ماجستير فأعلى	_____	_____	_____

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق بين مستوى (ماجستير فأعلى) ومستويات (ثانوية عامة فأقل، وبكالوريوس) ولصالح مستوى (ماجستير فأعلى).

3. نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول التالي توضح ذلك:

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الجمارك	أقل من 5 سنوات	15	3.68	0.52
	6-10 سنوات	12	3.79	0.60
	أكثر من 10 سنوات	14	3.71	0.69
	الكلية	41	3.72	0.59
الحد من التهريب	أقل من 5 سنوات	15	3.73	0.49
	6-10 سنوات	12	3.68	0.86
	أكثر من 10 سنوات	14	3.95	0.54
	الكلية	41	3.79	0.63

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (سنوات الخبرة)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (17).

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب  
تعزى لمتغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك القطانية
0.574	0.564	0.244	2	0.488	بين المجموعات	
		0.433	38	16.443	داخل المجموعات	
			40	16.931	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	القوانين والتشريعات
0.956	0.045	0.025	2	0.050	بين المجموعات	
		0.554	38	21.045	داخل المجموعات	
			40	21.095	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	كفاءة الموارد البشرية
0.999	0.001	0.000	2	0.001	بين المجموعات	
		0.388	38	14.733	داخل المجموعات	
			40	14.734	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	دور الجمارك
0.892	0.115	0.043	2	0.086	بين المجموعات	
		0.372	38	14.133	داخل المجموعات	
			40	14.219	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الحد من التهريب
0.511	0.684	0.279	2	0.558	بين المجموعات	
		0.408	38	15.491	داخل المجموعات	
			40	16.049	المجموع	

\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير سنوات الخبرة، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.892)، و(0.511) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي.

كذلك لا توجد فروق في مجالات دور الجمارك (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، و القوانين والتشريعات، و كفاءة الموارد البشرية)

4. نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير عدد الدورات التدريبية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول التالي توضح ذلك:

جدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير عدد الدورات التدريبية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد الدورات التدريبية	المحور
0.45	3.82	5	لا يوجد	دور الجمارك
0.58	3.72	21	1-5	
0.68	3.69	15	أكثر من 5	
0.59	3.72	41	الكلية	
0.26	3.96	5	لا يوجد	الحد من التهريب
0.70	3.61	21	1-5	
0.55	3.99	15	أكثر من 5	
0.63	3.79	41	الكلية	



يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (عدد الدورات التدريبية)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول (19).

**جدول (19) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية**

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية
0.810	.211	0.093	2	0.186	بين المجموعات	
		0.441	38	16.744	داخل المجموعات	
			40	16.931	المجموع	
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	القوانين والتشريعات
		.272	2	.543	بين المجموعات	
			0.541	38	20.551	
40	21.095	المجموع				
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	كفاءة الموارد البشرية
		0.153	2	0.306	بين المجموعات	
			0.380	38	14.428	
40	14.734	المجموع				
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	دور الجمارك
		0.032	2	0.064	بين المجموعات	
			0.373	38	14.155	
40	14.219	المجموع				
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الحد من التهريب
		0.732	2	1.464	بين المجموعات	
			0.384	38	14.585	
40	16.049	المجموع				

\* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.918)، و(0.162) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير عدد الدورات التدريبية.

كذلك لا توجد فروق في مجالات دور الجمارك (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)

5. نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير عدد الدورات التدريبية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول التالية توضح ذلك:

جدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الجمارك	موظف	29	3.78	0.52
	رئيس قسم	4	3.28	0.14
	مدير دائرة	8	3.75	0.89
	الكلي	41	3.72	0.59
الحد من التهريب	موظف	29	3.80	0.65
	رئيس قسم	4	3.48	0.33
	مدير دائرة	8	3.91	0.67
	الكلي	41	3.79	0.63

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المسمى الوظيفي)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (21).

جدول (21) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور الجمارك في الحد من التهريب  
تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك القطرية		
0.348	1.086	0.458	2	0.916	بين المجموعات			
		0.421	38	16.015	داخل المجموعات			
			40	16.931	المجموع			
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	القوانين والتشريعات		
		0.446	0.824	0.438	2		0.877	بين المجموعات
				0.532	38		20.218	داخل المجموعات
		40	21.095		المجموع			
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	كفاءة الموارد البشرية		
		0.263	1.384	0.500	2		1.001	بين المجموعات
				0.361	38		13.733	داخل المجموعات
		40	14.734		المجموع			
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	دور الجمارك		
		0.293	1.269	0.445	2		0.890	بين المجموعات
				0.351	38		13.329	داخل المجموعات
		40	14.219		المجموع			
مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الحد من التهريب		
		0.551	0.606	0.248	2		0.496	بين المجموعات
				0.409	38		15.553	داخل المجموعات
		40	16.049		المجموع			

\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.293)، و(0.551) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المسمى الوظيفي.

كذلك لا توجد فروق في مجالات دور الجمارك (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، و القوانين والتشريعات، و كفاءة الموارد البشرية).

#### 6. نتائج الفرضية السادسة

والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين الإجراءات المتبعة من قبل دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري الإجراءات المتبعة من قبل دائرة الجمارك الفلسطينية، والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة وكانت النتائج كما في الجدول (22).

جدول (22) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.669**	معامل الارتباط	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )

\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب، مقدارها (0.669) عند مستوى دلالة (0.000).

#### 7. نتائج الفرضية السابعة

والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري القوانين والتشريعات والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة ووكانت النتائج مما في الجدول (23):

جدول (24) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.672**	معامل الارتباط	القوانين والتشريعات
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )

\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب، مقدارها (0.672) عند مستوى دلالة (0.000).

#### 8. نتائج الفرضية الثامنة

والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري بين كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة ووكانت النتائج مما في الجدول (24):

جدول (24) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة	المجال
0.589**	معامل الارتباط
0.000	مستوى الدلالة

\*\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )

\* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب، مقدارها (0.589) عند مستوى دلالة (0.000).

النتائج المتعلقة بأسئلة أداة الدراسة الثانية (المقابلة)

قام الباحث بعقد سبع مقابلات مع سبعة من كبار موظفي الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة الفلسطيني تضمنت ستة أسئلة اثنان منها من أسئلة الدراسة الفرعية، وقد جاءت نتائجها كما يلي:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي السابع

والذي ينص على: ما المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب؟

أشارت نتائج تحليل المقابلات إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب كانت عدم السيطرة الكاملة على المعبر الحدودي وذلك نتيجة لإجراءات الإسرائيليين التي تمنع تواجد فلسطيني على النقاط الرئيسية للحدود، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات والمعدات المتوفرة على الجانب الفلسطيني، ووجود نقص في الكادر البشري المتمثل

في الموظفين واللازم لإحكام السيطرة على المعبر الحدودي، وعدم وجود قوانين حديثة والتي منها حماية الكادر الوظيفي العامل على المعبر الحدودي.

### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثامن

والذي ينص على: ما حجم وأنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وكيفية التعامل معها؟

أشارت نتائج تحليل المقابلات إلى أن أكثر أنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة هي السجائر والتبغ بأنواعه، يليها الأدوية والأدوية البيطرية، ومواد التجميل، والمنشطات، وبعض المواد الزراعية، وقد أجمع جميع من تم مقابلتهم على أن طريقة التعامل مع تلك المواد المصادرة تتم من خلال إتلافها.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي التاسع

والذي ينص على: ما قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

أشار أربعة ممن تمت مقابلتهم على وجود قدرة من قبل الكادر الوظيفي في الجمارك على القيام بالإجراءات المتبعة للحد من عمليات التهريب على معبر الكرامة الحدودي وذلك رغم المعوقات الكبيرة التي يواجهها، في المقابل أشار ثلاثة منهم إلى أن قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة هي قدرات متواضعة ولا ترقى للمستوى المطلوب منها.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي العاشر

والذي ينص على: ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة؟

أشار خمسة ممن تمت مقابلتهم على أن هناك قدرة كبيرة للقوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة

رغم الصعوبات الكبيرة التي يواجهها الكادر العامل على المعبر الحدودي، في حين أن اثنين من الذين تم مقابلتهم قد ذكروا أن قدرة القوانين والتعليمات عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة متواضعة، ولا ترقى للمستوى المطلوب مقترحين تشديدها.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الحادي عشر

والذي ينص على: ما مستوى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟

أجمع من تمت مقابلتهم على أن الموارد البشرية من العاملين في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب تحتاج إلى تطوير في الأداء من خلال الدورات التدريبية لمواكبة الوسائل الحديثة في مكافحة التهريب كذلك هناك حاجة على تقديم دعم مادي ومعنوي لها.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني عشر

والذي ينص على: ما المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

اقترح المسؤولون ممن تمت مقابلتهم على العديد من المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة والتي تتمثل في ما يلي:

1. العمل على تطوير أداء الموظفين من خلال زيادة الدورات التدريبية لهم وذلك لتطوير كفاءاتهم في التعامل مع ظاهرة التهريب.

2. العمل على زيادة الكادر البشري للموظفين العاملين على المعابر الحدودية.

3. العمل على توفير وسائل حديثة للحد من ظاهرة التهريب الجمركي.

4. العمل على تشديد العقوبات الرادعة بحق المهربين.



5. العمل على إصدار نشرات توعية للمواطنين المسافرين بمخاطر عمليات التهريب والعقوبات الرادعة لها.

6. العمل على تطوير القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة التهريب وتحسينها وذلك من أجل ملاءمتها للمتطلبات الحديثة.

## الفصل الخامس

# مناقشة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف إلى دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة، وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات (الديموغرافية) في موضوع الدراسة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من التساؤلات، وسيحاول الباحث مناقشة هذه النتائج لإبراز أهم النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة.

### مناقشة النتائج

#### مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الخاصة بالاستبانة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة؟

أشارت النتائج إلى أن درجة مجالات دور دائرة الجمارك الفلسطيني في الحد من التهريب كانت جميعها كبيرة، حيث كان أدناها مجال (القوانين والتشريعات) وأعلاها مجال (كفاءة الموارد البشرية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة، أما بالنسبة لبقية مجال دور دائرة الجمارك الفلسطيني في الحد من التهريب، (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية) في المرتبة الثانية وبدرجة كبيرة، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية دائرة الجمارك في مكافحة التهريب، التي تتمثل بالإجراءات التي تتبعها، والقوانين والتشريعات التي تقوم عليها تلك الدائرة، بالإضافة إلى أهمية العنصر البشري من كوادر تلك الدائرة في تطبيق تلك القوانين والقيام بإجراءاتها.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة أبو صلاح (2013) التي أظهرت أن نسبة عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 70% وهي نسبة متوسطة.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الأول: ما مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين؟

إن درجة فقرات مجال (مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، وأن أدنى الفقرات (توفر دائرة الجمارك دوراً إرشادياً وعلاجياً ووقائياً في مجال مكافحة التهريب الجمركي) وأعلىها (تتناسب التشريعات الجمركية التي تقوم بها الدائرة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة.

وكان من أعلى الفقرات (تتناسب التشريعات الجمركية التي تقوم بها الدائرة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين، وتطبق دائرة الجمارك إجراءاتها للحد من ظاهرة التهريب بحزم ودون محاباة، وتعمل الإدارة الجمركية على تدريب موظفيها على مهارات تقييم الجودة والسعر للبضائع بصورة مستمرة.)، أما أدناها فكانت فقرات (توفر دائرة الجمارك دوراً إرشادياً وعلاجياً ووقائياً في مجال مكافحة التهريب الجمركي، وتوفر دائرة الجمارك الإمكانيات المادية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الجمارك، وتعمل دائرة الجمارك الفلسطينية على توعية المسافرين بقوانين الجمارك من خلال طرق مختلفة (نشرات وملصقات) حول هذا الموضوع).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإجراءات المتبعة من قبل دائرة الجمارك في الحد من التهريب تعتبر ركيزة أساسية في عملها بالتالي فإن الاستجابة عليها يجب أن تكون بدرجة كبيرة وذلك لأهميتها القصوى في سير منظومة العمل.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثاني: ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتشريعاتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة مثل المخدرات والأسلحة أو التي تمس الصحة العامة مثل السلع المرفوضة والأدوية المغشوشة؟

إن درجة فقرات مجال (القوانين والتشريعات) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، وأن أدنى الفقرات (تختلف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية من حين لآخر) وأعلىها (التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة.

وكان من أعلى الفقرات (التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك، والتعرفة الجمركية التي تقرها إدارة الجمارك مناسبة للبضائع التي تمر عبر معبر الكرامة، والعقوبات التي تقرها القوانين الجمركية رادعة في مجال التهريب الجمركي)، أما أدناها فكانت فقرات (تختلف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية من حين لآخر، والمؤسسات الفلسطينية قادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد التهريب الجمركي، والتشريعات الجمركية واضحة للمسافرين عبر معبر الكرامة).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أي منظمة عمل تعتمد في إجراءاتها على مجموعة من القوانين والتشريعات والتي تعتبر أساساً لعملها ونجاحها عند العمل على تطبيقها، وبالتالي فإن الاستجابة عليها من قبل عينة الدراسة حتماً يجب أن تكون بدرجة كبيرة.

**مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثالث: ما مدى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟**

إن درجة فقرات مجال (كفاءة الموارد البشرية) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، وأن أدنى الفقرات (تقوم الإدارة بتلبية احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز والمكافآت) وأعلىها (يدرك موظفو الجمارك أهمية مكافحة التهريب)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة.

وكان من أعلى الفقرات (يدرك موظفو الجمارك أهمية مكافحة التهريب، ويمتلك موظفو الجمارك درجة كبيرة من الوعي للأوجه والأشكال والحيل المستخدمة للتهريب، وتدريب موظفي الجمارك الفلسطينية كافٍ لمكافحة التهريب)، أما أدناها فكانت فقرات (تقوم الإدارة بتلبية

احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز والمكافآت، وتتبنى الإدارة سياسات تشجع الموظفين على التدريب على كشف جرائم التهريب الجمركي، وتتابع الإدارة تقارير الموظفين في الجمارك بصورة منتظمة).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العنصر البشري العامل من أهم دعائم العمل في المؤسسة، وبالتالي فإن من البدهي أن يمتلك هذا العنصر وعياً وإدراكاً لأهمية العمل الذي يجب عليه القيام به، وبالنسبة لموظفي الجمارك فإن من الطبيعي إمتلاكهم إدراكاً كبيراً لأهمية مكافحة التهريب، وكذلك للحيل التي يواجهونها في عملهم، وامتلاكهم لدرجة تدريب كبيرة في مجال عملهم.

وتختلف هذه النتائج مع نتيجة دراسة إسماعيل، ووهيب (2016) التي أظهرت عدم توافر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية، ولاسيما في المنافذ الحدودية للمناطق الجمركي، ومع نتيجة دراسة إسماعيل (2016) التي أظهرت وعدم توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية في العمل الضريبي.

**مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الرابع: ما درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين؟**

إن درجة فقرات مجال (درجة الحد من التهريب الجمركي من وجهة نظر الموظفين) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً، وأن أدنى الفقرات (حث وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه) وأعلىها (تشديد عقوبات التهريب الجمركي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة.

وكان من أعلى الفقرات (تشديد عقوبات التهريب الجمركي، ورفع كفاءة دائرة الجمارك على معبر الكرامة، والتنسيق بين دائرة الجمارك والمؤسسات الأمنية في الحد من التهريب الجمركي، والتوعية بأضرار التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني)، أما أدناها فكانت فقرات (حث وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه، وتجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها

بشكل أفضل وأسرع من حيث تشكيل كوادر العمل مع استمرار المتابعة لإجراءات الحد من التهريب الجمركي، وإعطاء الجمارك صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات، والاتصال المباشر بالجهات العليا والجهات الأمنية والاقتصادية في فلسطين).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية الحد من إجراءات التهريب مثل العقوبات الشديدة على المخالفين للأنظمة والتعليمات، والأهمية لكفاءة العاملين، والتنسيق مع بقية الأجهزة والمؤسسات المعنية بالإضافة إلى التوعية بمخاطر التهريب والتي تعتبر من أهم إجراءات الحد من ظاهرة التهريب الجمركي.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما العلاقة بين دور الجمارك الفلسطينية والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟**

أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين دور الجمارك الفلسطينية (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية) بمعنى كلما ازداد دور الجمارك الفلسطينية (الإجراءات المتبعة، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية) ازداد الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية دور الجمارك الفلسطينية وإجراءاتها وقوانينها وعناصرها البشرية في الحد من عمليات التهريب الجمركي حيث أن هذه العناصر الثلاث تشكل نظام عمل فعال في هذا المجال

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة موسى (2005) التي أظهرت وجود علاقة بين الإيرادات الجمركية والإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية

**النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي)؟**

بينت النتائج المتعلقة بهذا السؤال ما يلي:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد

عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير الجنس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة على أن الذكور والإناث من عينة الدراسة من المسؤولين لديهم

نفس الإدراكات والتوجهات حول دور الجمارك في الحد من ظاهرة التهريب وذلك لوجود

قناعات لديهم بأهمية سياسات العمل المتبعة في الحد من هذه الظاهرة.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد عينة

الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح

مستوى مؤهل ماجستير فأعلى.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المستوى التعليمي العالي مهم في العمل وفي إدراك أبعاده

في جميع المجالات وهو مهم أيضاً في العمل الجمركي، فأصحاب المؤهلات التعليمية العليا

لديهم توجهات أكبر من غيرهم وهذا يمكن أن يعود إلى مستويات عملهم التي تجعلهم أكبر

فهماً لعملهم.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد

عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الدورات التدريبية تؤدي نفس النتيجة من الاستفادة مع

العاملين في دائرة الجمارك

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) باستجابات أفراد

عينة الدراسة نحو دور الجمارك في الحد من التهريب تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود سياسات متشابهة يفهمها الموظفون حول عمل دائرة

الجمارك بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية ومراكز عملهم.



## مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الخاصة بالمقابلة

أشارت نتائج أسئلة الدراسة الخاصة بالمقابلة إلى الأمور التالية:

1. النتائج الخاصة بسؤال الدراسة الفرعي السابع: ما المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب؟

إن أبرز المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب كانت عدم السيطرة الكاملة على المعبر الحدودي وذلك نتيجة لإجراءات الإسرائيليين التي تمنع تواجد فلسطيني على النقاط الرئيسية للحدود، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات والمعدات المتوفرة على الجانب الفلسطيني، ووجود نقص في الكادر البشري المتمثل في الموظفين واللازم لإحكام السيطرة على المعبر الحدودي، وعدم وجود قوانين حديثة والتي منها حماية الكادر الوظيفي العامل على المعبر الحدودي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الوضع الفلسطيني الخاص والذي يختلف عن بقية أوضاع دول العالم والذي يتمثل في السيطرة المحدودة على المعابر، وكذلك الإمكانيات المتواضعة التي يمتلكها الجهاز الجمركي في القيام بأداء عمله.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة موسى (2005) التي أظهرت أن غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر، وغياب التشريعات الجمركية اللازمة والمحكمة المختصة يؤثر على الإيرادات الجمركية.

2. النتائج الخاصة بسؤال الدراسة الفرعي الثامن: ما حجم وأنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وكيفية التعامل معها؟

بينت النتائج أن أكثر أنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة هي السجائر والتبغ بأنواعه، يليها الأدوية والأدوية البيطرية، ومواد التجميل، والمنشطات، وبعض المواد الزراعية، وقد

أجمع جميع من تمت مقابلتهم على أن طريقة التعامل مع تلك المواد المصادرة تتم من خلال إتلافها.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تلك الأنواع المهربة والتي تتمثل في السجائر والتبغ بأنواعه، يليها الأدوية والأدوية البيطرية، ومواد التجميل، والمنشطات هي الأنواع التي يجري تهريبها عبر المعابر الحدودية العالمية والتي يمكن أن تدر أرباحاً على المهربين نظراً لخفة حملها وتفاوت أسعارها بين الدول.

**3. النتائج الخاصة بسؤال: ما قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟**

بينت النتائج وجود قدرة من قبل الكادر الوظيفي في الجمارك على القيام بالإجراءات المتبعة للحد من عمليات التهريب على معبر الكرامة الحدودي وذلك رغم المعوقات الكبيرة التي يواجهها، في المقابل اشارت بعض النتائج أن قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة هي قدرات متواضعة ولا ترقى للمستوى المطلوب منها.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود كفاءة من قبل العاملين في الجهاز الجمركي في ضبط المواد المهربة بغض النظر عن المعوقات وذلك لقناعاتهم بخطورة التهريب على الاقتصاد الوطني.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة سؤال الاستبانة الأول والذي أظهر وجود استجابات بين المتوسطة والكبيرة على مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين.

**4. النتائج الخاصة بسؤال: ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة؟**

بينت النتائج أن هناك قدرة كبيرة لقوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة رغم الصعوبات

الكبيرة التي يواجهها الكادر العامل على المعبر الحدودي، في حين بينت بعض النتائج أن قدرة القوانين والتعليمات عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة متواضعة، ولا ترقى للمستوى المطلوب مقترحين تشديدها.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود قدرات تعتبر متفاوتة للقوانين على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي كون تلك القوانين تحتاج إلى تعديل من وقت لآخر لتتناسب مع طبيعة العمل التي تقوم به.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة سؤال الاستبانة الثاني، والذي أظهر وجود استجابات بين المتوسطة والكبيرة على مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتشريعاتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع، والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة.

**5. النتائج الخاصة بسؤال: ما مستوى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟**

بينت النتائج أن الموارد البشرية من العاملين في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب تحتاج إلى تطوير في الأداء من خلال الدورات التدريبية لمواكبة الوسائل الحديثة في مكافحة التهريب كذلك هناك حاجة إلى تقديم دعم مادي ومعنوي لها.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود قدرات تعتبر متفاوتة للكوادر البشرية على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي كون تلك الكوادر تحتاج إلى تدريب مستمر على آخر مستجدات العمل الجمركي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج سؤال الدراسة الثالث والتي أشارت إلى وجود درجة استجابة كبيرة حول كفاءة الموارد البشرية.

## 6. النتائج الخاصة بسؤال: ما هي المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

بينت النتائج أن المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة هي العمل على تطوير أداء الموظفين من خلال زيادة الدورات التدريبية لهم وذلك لتطوير كفاءاتهم في التعامل مع ظاهرة التهريب، والعمل على زيادة الكادر البشري للموظفين العاملين على المعابر الحدودية، والعمل على توفير وسائل حديثة للحد من ظاهرة التهريب الجمركي، والعمل على تشديد العقوبات الرادعة بحق المهربين، والعمل على إصدار نشرات توعوية للمواطنين المسافرين بمخاطر عمليات التهريب والعقوبات الرادعة لها، والعمل على تطوير القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة التهريب وتحسينها وذلك من أجل ملاءمتها للمتطلبات الحديثة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو دحروج (2014) التي كشفت عن الحاجة إلى صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، ومع نتيجة دراسة عبد اللطيف (2015) التي أظهرت الحاجة إلى تعديل بعض النصوص القانونية في قانون الجمارك

### مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

#### 1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى

بينت النتائج وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب، بمعنى كلما ازدادت الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية ازداد الحد من التهريب.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب

## 2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية

بينت النتائج وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب، بمعنى كلما ازدادت القوانين والتشريعات التي تتبعها دائرة الجمارك الفلسطينية ازداد الحد من التهريب.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية القوانين والتشريعات وتطويرها وتعديلها لتتلاءم مع طبيعة العمل الجمركي المتبع من دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب

## 3. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

بينت النتائج وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب بمعنى كلما ازدادت فاءة العاملين في دائرة الجمارك الفلسطينية ازداد الحد من التهريب.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية العنصر البشري وتدريبه وتأهيله في مجال العمل الجمركي المتبع من دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب.

## التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، منها:

1. ضرورة قيام دائرة الجمارك بأدوار إرشادية وقائية وعلاجية في مجال مكافحة التهريب الجمركي للمواطنين والمسافرين عبر المعبر الحدودي.
2. ضرورة قيام دائرة الجمارك بتوفير لإمكانات المادية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الجمارك.
3. ضرورة أن تعمل دائرة الجمارك الفلسطينية على توعية المسافرين بقوانين الجمارك من خلال طرق مختلفة (نشرات وملصقات) حول هذا الموضوع.

4. ضرورة وضع أهداف مرنة للقوانين الجمركية تختلف من حين لآخر بما يتلائم مع التطورات العالمية في مجال الحد من ظاهرة التهريب.
5. ضرورة قيام الإدارة بتلبية احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز والمكافآت وذلك للعمل على تحفيزهم للقيام بأدوارهم على أكمل وجه.
6. ضرورة قيام الإدارة الجمركية بتبني سياسات تشجع الموظفين على التدريب على كشف جرائم التهريب الجمركي وذلك نظراً لأهمية العنصر البشري في مكافحة التهريب، بالإضافة إلى زيادة الكادر البشري العامل في الدوائر الجمركية.
7. ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه.
8. ضرورة تجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل وأسرع من حيث تشكيل كوادر العمل مع استمرار المتابعة لإجراءات الحد من التهريب الجمركي.
9. ضرورة العمل على تطوير القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة التهريب وتحسينها وذلك من أجل ملاءمتها للمتطلبات الحديثة.
10. القيام بعقد دراسات واسعة ومستفيضة ومتجددة عن دور الإجراءات التي تقوم بها دائرة الجمارك في الحد من ظاهرة التهريب على المعابر وذلك لأهميتها.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

أبو دحروج، معين جابر (2014)، العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجه نظر العاملين في الإدارة العام للجمارك والمكوس الفلسطينية-قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو صلاح، حسين نعيم (2013)، مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الإدارة العامة للجمارك والمكوس، 2018.

الإدارة العامة للمعابر والحدود (2020). استراتيجية العمل الخاصة بإدارة المعابر والحدود.

إسماعيل، هيفاء، ووهيب حمزة (2016). أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19 (1)، 2017.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان(2017). ملخص لأوراق العمل حول التهريب الضريبي، نيسان، 2017.

حافظ، مجدي (1995). جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه وأحكام النقض حتى عام 1995. مكتبة دار الفكر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الحياري، معن (1977). جرائم التهريب الجمركي (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرحاحلة، محمد والخالدي، إيناس (2012). المدخل لدراسة علم الجمارك، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السامرائي، يسرى والعبيدىن زهرة (2012)، تحليل ظاهرة التهريب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي. كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد/قسم الاقتصاد. بحث منشور في 1091، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد/4، العدد9.

سرور، أحمد (1979). الوسيط في قانون العقوبات (القسم الخاص)، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

السلامين، ياسر والدقة، عبد الرحمن 2018، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الخامسة، الخليل-فلسطين

السيد، طه سعيد (2001)، جريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد العاشر، العدد38، ص18، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

السيد، طه (2001). جريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة الفكر الشرطي، المجلد العاشر، العدد 38.

عبد اللطيف، رعد محمد (2015)، جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفات أحكام المنع والتقييد - دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

كاظم أسعد (2001). فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الاقتصادي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الضريبي الأول بتاريخ 17-18/10/2010.

مبارك، بين الطيبي (2010). التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجمهورية الجزائرية.

مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني، بالتريد (2009). متطلبات استخدام جسر الملك حسين كبوابة للعالم، مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية، كانون أول 2009.



مريم، كرفوح ( 2017 )، إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة(نموذج تطبيقي مفتشيه أقسام الجمارك بادرار)، رسالة ماجستير، جامعة ادرار، الجزائر.

مسيّف، جميل(2018)، مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية وسبل الحد منها، ورقة بحثية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين.

مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية (2009). متطلبات استخدام جسر الملك حسين كبوابة للعالم. كانون أول 2009.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية الفلسطيني ماس (2011). الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات الإسرائيلية بإلغاء الاتفاقيات التعاقدية مع منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011.

منصور، عبود (2002). جرائم التهريب الجمركي في العراق(دراسة مقارنة)، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد، ط1، ص:11.

منير، خاروف وريم، ثوامرية ( 2019 ) ، التهريب كأبرز معيقات التنمية في المناطق الحدودية وإستراتيجية مكافحة -دراسة تحليله لحالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول، تنمية وتطوير المناطق الحدودية، جامعة محمد الشريف، مساعديه، الجزائر.

موسى، أسد (2005) التهريب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

موقع متطلبات استخدام جسر الملك حسين كبوابة للعالم [www.paltrade.org](http://www.paltrade.org).

هاجر، كراماش (2016). جريمة التهريب الجمركي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية.

وزارة المالية الفلسطينية (2011). تقرير العمليات المالية 2008-2011م.

وفا، أحمد (2010). جريمة التهريب الجمركي ودور الشرطة في مكافحتها. مركز الإعلام الأمني.

وهيب، حمزة وإسماعيل، هيفاء (2016). اثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة لدولة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 19، عدد 1، ص 7 العراق.

#### المراجع الأجنبية

Gillis, Malcolm, Dwight H. Perkins, Michael Roemer and Donald R(2009).. الطبعة للنشر، المريخ دار منصور، اله عبده ترجمه التنمية، اقتصاديات العربية Snodgrass

Kreinin, R L.,(2010) **International Taxation Inanutshell**, Sixth Edition, 2006.

Melville, Alan.(2010). **Taxation, finance Act 2010**, Sixteenth edition,2010

Tabandeh, H. ( 2012). **Estimating Factors Affecting Tax Evasion in Malaysia :A Neural Network Method Analysis)**

Wilson, Earl R., Susan C. Kattelul, Jacquelinel Reck.,(2007). **Accounting for Governmental and Nonprofit Entities**. Fourteenth Edition.

## الملاحق

## ملحق (1) الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير المنازعات الضريبية

### استبانة

الموظف/ة المحترمين... تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: " دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة ". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة، لذا أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، علماً بأن البيانات الواردة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

مع وافر الاحترام

الباحث

علاء نمر محمد موقدي

أولاً: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي ينطبق عليك

(1) الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

(2) المؤهل العلمي:

( ) ثانوية فأقل ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى

(3) سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) 6-10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

(4) الدورات التدريبية:

( ) لا يوجد ( ) 1-5 ( ) أكثر من 5

(5) المسمى الوظيفي:

( ) موظف ( ) رئيس قسم ( ) مدير دائرة

ثانياً: يرجى وضع علامة (x) في المربع الذي يتفق مع رأيك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية

### المحور الأول: دور دائرة الجمارك الفلسطينية

#### المجال الأول: الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
1.	تتناسب التشريعات الجمركية التي تقوم بها الدائرة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين					
2.	تقدم دائرة الجمارك للمكلف حق الاعتراض والشكوى					
3.	تعمل دائرة الجمارك الفلسطينية على توعية المسافرين بقوانين الجمارك من خلال طرق مختلفة (نشرات وملصقات) حول هذا الموضوع					
4.	توفر دائرة الجمارك الإمكانات المادية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الجمارك					
5.	تطبق دائرة الجمارك إجراءاتها للحد من ظاهرة التهريب بحزم ودون محاباة					
6.	توفر دائرة الجمارك دوراً إرشادياً وعلاجياً ووقائياً في مجال مكافحة التهريب الجمركي					
7.	تعمل الإدارة الجمركية على تدريب موظفيها على مهارات تقييم الجودة والسعر للبضائع بصورة مستمرة					
8.	تتوفر لدى إدارة الجمارك قدرة على قياس التهريب الجمركي					

المجال الثاني: القوانين والتشريعات

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
1.	تتجدد القوانين الجمركية وتعليماتها باستمرار					
2.	تختلف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية من حين لآخر					
3.	المؤسسات الفلسطينية قادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد التهريب الجمركي					
4.	هناك ضرورة لصياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني فعال في مجال التهريب الجمركي					
5.	العقوبات التي تقرها القوانين الجمركية رادعة في مجال التهريب الجمركي					
6.	التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك					
7.	التشريعات الجمركية واضحة للمسافرين عبر معبر الكرامة					
8.	التعرفة الجمركية التي تقرها إدارة الجمارك مناسبة للبضائع التي تمر عبر معبر الكرامة					

المجال الثالث: كفاءة الموارد البشرية

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
1.	يدرك موظفو الجمارك أهمية مكافحة التهريب					
2.	تدريب موظفي الجمارك الفلسطينية كافٍ لمكافحة التهريب					
3.	يمتلك موظفو الجمارك قدرة على كشف عملية التهريب					
4.	تقوم الإدارة بتلبية احتياجات موظفي الجمارك الوظيفية من الإجازات والحوافز والمكافآت					
5.	تتابع الإدارة تقارير الموظفين في الجمارك بصورة منتظمة					
6.	تتبنى الإدارة سياسات تشجع الموظفين على التدريب على كشف جرائم التهريب الجمركي					
7.	يمتلك موظفو الجمارك درجة كبيرة من الوعي للأوجه والأشكال والحويل المستخدمة للتهريب					
8.	يمتلك موظفو الجمارك كفاءة في قياس التهريب الجمركي رغم تعدد وطرق تقديره					



المحور الثاني: إجراءات الحد من التهريب

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
1.	تشديد عقوبات التهريب الجمركي					
2.	التوعية بأضرار التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني					
3.	عرض نماذج وتجارب المهربين التي تم ضبطها من قبل دائرة الجمارك للرأي العام للاستفادة منها					
4.	رفع كفاءة دائرة الجمارك على معبر الكرامة					
5.	رفع درجة الأعلام الجمركي من خلال توعية الجمهور بمخاطر التهريب الجمركي					
6.	حث وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه					
7.	التسيق بين دائرة الجمارك والمؤسسات الأمنية في الحد من التهريب الجمركي					
8.	زيادة كفاءة قوانين والتشريعات إدارة الجمارك في إطار منظومة الحد من التهريب الجمركي					
9.	زيادة اهتمام الدولة بمكافحة ظاهرة التهريب الجمركي					
10.	إعادة تصميم الفاتورة والتعرفة الجمركية الملائمة كونها الركن الأساسي للسياسة الجمركية على المعابر					

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
11.	تمكين دائرة الجمارك من ممارسة دورها في التأكد من منشأ البضائع في ظل اتفاقيات الإعفاء من الرسوم ومطابقة البضائع الواردة للمواصفات					
12.	تحديد نقاط الضعف في المعابر الخاصة بالتهريب ومحاصرتها وتبني وسائل علاجها بشكل دائم ومستمر					
13.	تجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل وأسرع من حيث تشكيل كواد العمل مع استمرار المتابعة لإجراءات الحد من التهريب الجمركي					
14.	إعطاء الجمارك صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات والاتصال المباشر بالجهات العليا والجهات الأمنية والاقتصادية في فلسطين					
15.	تنظيم إدارة الجمارك بشكل محكم واتباع سياسات جمركية جيدة تتلائم مع الواقع الجمركي المتغير تسمح لها في القيام بدور الحماية والجباية الجمركية					
16.	ضرورة توافر عزيمة جادة من قبل المعنيين للحد من التهريب الجمركي					
17.	تحضير قانون جمارك فلسطيني فعال يتناسب مع الظروف والمتغيرات الموجودة					

## ملحق (2) أسئلة المقابلة

الموظف/ة المحترمين... تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: " دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة ". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بإعداد مقابلة، لذا أرجو التكرم بالإجابة على أسئلتها، علماً بأن البيانات الواردة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي:

السؤال الأول:

1. ما قدرة الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

2. ما مدى قدرة قوانين دائرة الجمارك وتعليماتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة؟

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

3. ما مستوى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟

.....

.....

.....

.....

4. ما المعوقات التي تواجه دائرة الجمارك في القيام بدورها للحد من التهريب؟

.....

.....

.....

.....

5. ما حجم وأنواع المواد المصادرة عبر معبر الكرامة وكيفية التعامل معها؟

.....

.....

.....

.....

6. ما هي المقترحات اللازم اتخاذها للحد من عمليات التهريب الجمركي على معبر الكرامة؟

.....

.....

.....

.....

### ملحق (3) أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

• ابراهيم الديك: مساعد المدير العام للجمارك

• عرابي اللبدي: مدير مكتب المدير العام للجمارك

• بندي دحدح: مدير دائرة المكوس والتبغ

• محمود قلالوه: مدير دائرة القضايا

• محمد البو: مدير دائرة المخاطر

• عبد الله دهيدي: مدير جمارك معبر الكرامة

• فوزان ابو غزاله : نائب مدير

**An-Najah National University  
Faculty of Graduate Studies**

# **The Role of Palestinian Customs in Limiting Smuggling through the Karama Crossing Border**

**By  
Alla' Nemer Moqadi**

**Supervisor  
Prof. Tariq Al-Haj**

**This Thesis Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements  
for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate  
Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2021**

# **The Role of Palestinian Customs in Limiting Smuggling through the Karama Crossing Border**

**By**

**Alla' Nemer Moqadi**

**Supervisor**

**Prof. Tariq Al-Haj**

## **Abstract**

This study aims at identifying the role of Palestinian customs in curbing smuggling through the Karama Crossing ". In order to answer the main study question which is what the role of Palestinian customs in curbing smuggling through the Karama Crossing, descriptive correlation method has been used for its suitability to this kind of studies. The researcher used the quantitative and qualitative approach as they achieve the objectives of the study, and accordingly the researcher used 41- item questionnaire and interview as two tools for the study, distributed among 41 individuals chosen randomly. The study showed that there is high degree of response towards identifying the role of Palestinian customs in curbing smuggling through the Karama Crossing on the total degree and the study domains, positive statistical relationship between role of Palestinian customs in curbing smuggling through the Karama Crossing and no statistical differences attributed to the variables of gender, experience, training sessions and position. On the other hand, there are statistical differences attributed to the variable of qualification in favor of M.A and more certificate. The questionnaire results are in line with the interview results in emphasizing the role of Palestinian customs procedures, the importance of laws in protecting the society and the professionalism of the human staff.

According to the study results, several recommendations have been suggested such as the need to providing modern equipments, the importance of developing the employees, improving laws and legislations and more studies in the same subject.